النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية | العدد رقم ٢٨ | حزيران ٢٠٠٧ | www.if.org.lb

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

في هذا العدد

الافتتاحية ١

التدريب ٢
- خواطر
- التدريب الإلكتروني في الجمارك
- التدريب الجمركي الإقليمي
- تدريب المعلوماتية:مواكبة البرامج الجديدة
- إدارة الضغط في العمل
- تبادل الخبرات مع مركز التدريب التابع لوزارة المالية الأردنية

شركاء في التدريب ٢
- ورشة عمل حول قضايا الاحتيال وتدقيق الحسابات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة
- ورشة عمل إقليمية حول إدارة المياه بين لبنان وسوريا والأردن
- تبادل الخبرات الإدارية والضرائبية بين اسبانيا ولبنان

أخبار الوزارة ٣
- أزعور للشباب: "اجعلوا أحزابكم تذهب إلى حيث تريدون أنتم"
- التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية في لبنان
- مباراة مجلس الخدمة المدنية لتوظيف مراقبي ضرائب ومحاسبين في المديرية العامة للمالية العامة
- التعريف بوظيفة المحاسب في مديرية المالية العامة

مشاريع جديدة ٤
- إصدارات جديدة من سلسلة أدلة التدريب

الملف ٥
- خمس سنوات مضت على انطلاق مديرية الضريبة على القيمة المضافة

أخبار سريعة ٦
- بدأ التحضير لمشروع قانون موازنة ٢٠٠٨
- خدمة هاتفية في وزارة المالية
- جناح خاص بوزارة المالية في معرض الكتاب العربي
- مشاركة وزارة المالية في معرض الوظائف

حديثكم حديثنا ٦
- أسبوعان في وزارة المالية بقلم نادر حولا- وزير المالية في حكومة الظل الشبابية

حياة الوزارة ٦

المكتبة المالية ٧

تصدر عن:
المعهد المالي معهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

الافتتاحية

وزير المالية جهاد أزعور في لقاء مع مجموعة من الشباب الجامعيين والناشطين

إصلاحات وزارة المالية في ٢٠٠٧ : الورشة مستمرة

كثر، في مجتمع السياسة، ومن المهتمين بالشأن العام، يطلقون كلمة الإصلاح شعاراً يطالبون به ويدعون إليه بإصرار. والواقع أن الإصلاح، على كل المستويات، وفي المجالات كافة، مشروع يحتاج إلى خطة واضحة وعمل دؤوب قد يستلزم وقتاً وجهداً، وقد تواجهه صعوبات ومطبات. ونحن، في وزارة المالية، ندرك معنى إطلاق مشروع إصلاح طموح، ليس فقط من خلال تجربتنا في وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي قدّمته الحكومة في المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس-٣)، وفي تنفيذ هذا البرنامج، ولكن، قبل ذلك كله، وفي إطار ورشة الإصلاحات المتعلقة بوزارة المالية.

لم يتوقف الجهد الإصلاحي في وزارة المالية الذي انطلق منذ أكثر من ١٤ عاماً، ولن يتوقف، اذ ان عملية التطوير مستمرة على المستويات كافة، فماذا في برنامج الوزارة من إصلاحات هذه السنة؟

يشكل تحديث الإدارة الضريبية محوراً مهماً ورئيسياً في اصلاحات وزارة المالية. وتبحث اللجان النيابية في الوقت الراهن مشروع قانون تطوير الإجراءات الضريبية، وتحديث قانون ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، واعتماد الضريبة الموحّدة على الدخل التي يتوقع بدء تطبيقها في ٢٠٠٨. وتكمن أهمية قانون الإجراءات الضريبية في أنه سيوحد تطبيق الإجراءات الضريبية ويعزز حقوق المكلّف وواجباته، وكذلك مسؤولية إدارة الضرائب وواجباتها. أما اعتماد الضريبة الموحّدة على الدخل الإجمالي فسيتيح تحديث النظام الضريبي اللبناني، وتحقيق العدالة والمساواة ووضع أنظمة واضحة وإتاحة فرصة لتحديث القوانين الضريبية لتخدم الاقتصاد والنمو وتحسين الالتزام بالقوانين المالية.

كذلك ستستكمل ورشة إعادة تنظيم إدارة الضريبة عبر إنشاء هيكلية جديدة تستند إلى رؤية حديثة للإدارة العامة وتتميّز بإدارة قوية وحديثة وخدمات وتسهيلات للمكلفين، واستكمال إعادة تنظيم دوائر الضريبة في المناطق، وتعزيز دائرة كبار المكلّفين المنشأة حديثاً بواسطة المزيد من المكنة والخدمات، وتوسيع تغطيتها لتشمل ضرائب أخرى كالضريبة على القيمة المضافة والرسوم، وإنشاء دائرة للمكلفين المتوسطين وتطوير مخطط مبسّط لصغار المكلّفين، ووضع إستراتيجية تدقيق جديدة تستند إلى معيار انتقاء المخاطرة وتقنيات التدقيق الجديدة وإجراءاته وتعزيز الالتزام الطوعي للمكلّفين، وتبسيط إضافي للتصريح عن الضرائب الكترونياً وتسديدها الكترونياً وبواسطة المصارف والبطاقات الائتمانية، وتحديث قانون رسم الطابع، وإصلاح إدارة الضريبة على الأملاك المبنية من خلال قاعدة بيانات شاملة ومحدّثة، وتبسيط الاجراءات وتحديد مهل زمنية لانجازها.

ولا يزال في مجلس النواب، مشروع قانون يعدّل أنظمة الشركات أوف شور للسماح بتوسيع مجال عملها وتبسيط إجراءات الدمج الخاصة بها، ومشروع قانون يجيز إنشاء لجنة اعتراضات/استئناف في كل محافظة بهدف تسهيل دراسة طلبات الاستئناف والبتّ فيها وتسريعهما، ومشروع قانون لإعفاء المباني التي تستخدمها الشركات لعملياتها، وإعفاء الشركات الصناعية العاملة في المناطق الحرّة من الضرائب.

وفي مجال ضبط النفقات وتحديث ادارة الخزينة، تعلق الوزارة أهمية كبيرة على إصلاح وتحديث نظام التقاعد في القطاع العام، ومن التدابير المستقبلية في هذا الإطار تطبيق التعديلات القانونية التي اقترحها البنك الدولي على هذا النظام، وإقرار مشروع القانون المتعلق بنظام التقاعد في القطاع الخاص، وهو قيد الدرس في اللجنة البرلمانية المختصة. ويدرس داخلياً دفع المبالغ المقطوعة لنهاية الخدمة من خلال المصارف التجارية بدل الأوامر بالدفع. أما اعتماد نظام متكامل فينتظر إقرار القانون.

ومن الإصلاحات الأخرى للمالية العامة، تدرس اللجان البرلمانية راهناً مشروع قانون لإنشاء جهاز حديث لادارة الدين العام. وينصّ مشروع القانون نفسه على إنشاء «مجلس أعلى لإدارة الدين». كذلك تمّ أيضاً تقديم قانون جديد بشأن التدقيق في حسابات الإدارات العامة إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليه في نيسان ٢٠٠٦. وثمة كذلك مشروع قانون عن تسجيل الأملاك، وآخر يسمح بنفاذ الجمهور إلى المعلومات عن تسجيل الأراضي.

وانتهى مجلس النواب من مراجعة مشروع قانون حساب الخزينة الموحّد الذي سيعيد إحياء حساب الخزينة الموحّد ويعزّز إدارة الخزينة والسيولة في القطاع العام. وتجري حالياً مراجعة مشروع القانون بشأن المناقصات العامة ويتم تحديثه قبل إرساله بصيغته المعدّلة إلى مجلس النواب، إضافة إلى تعديل عدد من القوانين المتعلّقة بالضرائب والمالية العامة والجمارك.

ومن الإصلاحات الأخرى في ما يتعلق بالمالية العامة، منها تصميم مشروع شامل لإصلاح الموازنة يتطرّق إلى إعدادها وتغطيتها، وتطبيق مشروع لتحديث الخزينة، وصوغ قانون حديث لنظام الموازنة، وإصلاح إدارة الضريبة على الأملاك، ومراجعة هيكلية التعريفات، وتطوير برنامج لإدارة استمرارية العمل، وتطبيق نظام للإدارة المالية للهبات الدولية مكيّف وفق طلب المانحين.

وتعتزم وزارة المالية مواصلة إصلاحات القطاع المالي والأسواق المالية، وأهمها زيادة ساعات التداول في الأسواق، وخفض مهلة مقاصة السندات إلى يومين، وتحسين النفاذ إلى المعلومات من خلال إدراج أسعار السوق لكل السندات الخاضعة للتداول على موقع بورصة بيروت على شبكة الإنترنت. وتهدف الوزارة كذلك، في إطار هذه الإصلاحات، إلى توسيع قاعدة المستثمرين واجتذاب مستثمرين مؤسساتيين كشركات التأمين والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع، وتوحيد المقاييس في إطار المحاسبة، وتطوير إستراتيجية ترويجية لزيادة إطلاع وسائل الإعلام على بورصة بيروت، وتأسيس نظام تسليم مقابل الدفع بالليرة اللبنانية، بدءاً بالإصدار الجديد من ٥ سنوات.

وفي مجال تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص، من الإصلاحات المنوي اتخاذها تبسيط الإجراءات الضريبيّة وخفض عدد الضرائب والرسوم، وتسريع معاملات تخليص البضائع المستوردة من خلال زيادة المكننة في المرفأ وخفض الحاجة إلى المرور بموظفي الجمارك والاستخدام المتزايد لتقييم المخاطر في إجراءات الكشف. كذلك سيتم إقرار قانون حديث للمنافسة واعتماد سياسة الشباك الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وسيعمل برنامج بادر خلال سنة ٢٠٠٧ على مساعدة بعض المستثمرين المختارين على الانطلاق بأعمالهم، وعلى دعم الجامعات من أجل تعزيز المستثمرين. وسيتم الانطلاق بمسابقة بادر لخطة العمل ومتابعة الحملة الإعلانية على أساس منتظم، إلى جانب الاستمرار في معالجة الطلبات المقدمة من المستثمرين لتامين الدعم، وإنشاء شبكة شاملة للشباب من القادة في مضمار الأعمال.

في الختام، لا بد من الاشارة الى أن وزارة المالية فازت بجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة للعام ٢٠٠٧، ضمن فئة تعزيز الشفافية وتقديم الخدمات الفضلى للمكلفين. ومنح الوزارة هذه الجائزة هو بمثابة تقديرعلى المستوى الدولي للجهود الكبيرة التي بذلتها طوال السنوات الماضية في مجال تحديث الإدارة الضريبية. وهذه الجائزة تشكل حافزاً اضافياً للوزارة للمضي في برنامجها الطموح للتطوير والتحديث. ■

وزير المالية
جهاد أزعور

ورشة عمل إقليمية حول إدارة المياه بين لبنان وسوريا والأردن

شكلت ورشة العمل الإقليمية حول إدارة المياه في لبنان، سورية، والأردن مناسبة للبحث المعمق بين خبراء المياه وقد نظمّت الورشة برعاية وزارة الطاقة والمياه في لبنان ممثلة بالمدير العام الدكتور فادي قمير وبمشاركة مدير عام وزارة البيئة الدكتور بيرج هاتجيان وممثل عن سفير اليابان في لبنان الملحق الاقتصادي السيد يوشيكاسو هاسونوما (Yoshikasu Hasunuma). وقد انعقدت الورشة يومي الجمعة والسبت في ٢٠و٢١ نيسان ٢٠٠٧ في فندق القادري الكبير في زحلة بدعوة من اللجنة الإدارية للجمعية التعاونية الثقافية لخريجي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (LEBA-JICA)، والتي تجمع موظفين من مختلف الإدارات العامة يتمتعون بالكفاءة والمهارات القيادية من كافة الاختصاصات والمراكز القيادية.

وقد أدار الحوار والمناقشة السيد بسام جابر بحضور ومشاركة ممثلون عن مصرف لبنان ووزارة المالية ووزارة البيئة ووزارة الصناعة ووزارة الطاقة والمياه والأبحاث العلمية الزراعية ومجلس الخدمة المدنية ووزارة الإسكان وخبراء في المياه من الجامعات اللبنانية والقطاع العام ومندوبي دولتي الأردن وسوريا.

هدفت هذه الورشة إلى وضع الأسس السليمة والفعالة لإرساء نظام شامل ومتكامل يضمن فعالية عالية في الاستجابة لمتطلبات المجتمع بالنسبة للمياه كما قال رئيس الجمعية في لبنان السيد كمال المقداد. وعرض المتحدثون في ورشة العمل خلال اليوم الأول الطرق المعتمدة في كل دولة من مشاريع الري والسدود والمياه المبتزله ومياه الأمطار وكيفية الحفاظ على الثروة المائية وعدم هدرها. واستكملت ورشة العمل في اليوم الثاني بجولة ميدانية على مشاريع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في خربة قنافار وسد القرعون لواقع إدارة المياه في البلدان العربية ولاسيما في البلدان الثلاثة الشريكة مع جايكا. كما تضمنت عرضاً لبعض التجارب العملية في إدارة مجاري الأنهر المشتركة بين البلدان المتجاورة، بالإضافة إلى السبل المعتمدة في ترشيد إنفاق المياه المستخدمة خصوصاً في الري ودور جايكا في دعم بناء القدرات البشرية. وفي الختام صدرت التوصيات نتيجة الحوار والمناقشات.

إن اللجنة الإدارية للجمعية التعاونية الثقافية إذ تشكر القيمين على معهد باسل فليحان الذي استضافها خلال الاجتماعات الدورية والتمهيدية المكثفة التي عقدت لتحضير ورشة العمل هذه والتي كان لها الأثر الفعال في إنجاحها. ■

علي الشامي
محاسب مديرية المحاسبة – وزارة المالية

تبادل الخبرات الإدارية والضرائبية بين اسبانيا ولبنان

تحت عنوان تبادل الخبرات، قدم السادة دومينغو كارباخو ولويس بيراغون من وزارة المال في اسبانيا عرضا مشوقا لمدة ثلاثة أيام متتالية (من١٠ الى ١٢ نيسان ٢٠٠٧) تمحور حول تطور النظام الضرائبي العام والسياسات الضريبية المعتمدة في اسبانيا مع ذكر العديد من الأمثلة التطبيقية، والحديث عن الخصائص التي تتميز بها اسبانيا كونها احد أعضاء الاتحاد الأوروبي من جهة وكون محافظاتها الداخلية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والضرائبية التامة من جهة أخرى.

تطرقت المناقشة إلى المهام التي نفذتها الإدارة الضريبية الحديثة فيما خص تقديم المساعدة الفعالة للمكلفين وإعطائهم الإرشادات اللازمة لتجنب ارتكاب الأخطاء الضريبية.

كما تم عرض مفصل للطريقة المتبعة في اسبانيا لتفعيل الالتزام الضريبي الطوعي من خلال تقديم سلة متكاملة ومتطورة من الخدمات ذات جودة عالية، مثال على ذلك:

- جعل الـ Call Center وحدة إدارية منفصلة
- إطلاق كافة الخدمات الضريبية عبر البريد الالكتروني
- توزيع برامج ضريبية مجانية على المكلفين
- نشر للأدلة والمراجع الضريبية
- حملات دعائية شاملة ومنظمة

فيما خص آلية تدريب الموظفين في اسبانيا، تم التشديد على الأهمية التي تبديها الإدارة في هذا المجال الحيوي، بالإضافة إلى كيفية تحضير البرامج السنوية من إعداد الخطط والأهداف والمواضيع والمنهجية الواجب إتباعها في التدريب. والملفت للنظر كان الجهد الكبير الذي بذلته وزارة المال في اسبانيا في تطوير القاعدة المعلوماتية (IT) حيث أصبحت من السباقين في دفع عملية المكننة بهدف تسهيل خدمات المكلفين وتفعيل عملية الرقابة. ■

ايلي حكيميان
رئيس فرع الالتزام الضريبي – بعبدا

أخبار الوزارة

أزعور للشباب: "اجعلوا أحزابكم تذهب إلى حيث تريدون أنتم"

عقد وزير المال جهاد أزعور لقاءً، يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٤ نيسان ٢٠٠٧ في السرايا الحكومي، مع مجموعة من الشباب الناشطين بما فيهم حكومة الظل الشبابية وممثلين عن طلاب الجامعات وآخرين عن المنظمات الشبابية التابعة للأحزاب والتيارات السياسية، إضافة إلى جمعية زليب يوثس .(Lebyouth) وشرح الوزير باختصار خلال اللقاء الذي دام نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة، أهداف الخطة الإصلاحية لمؤتمر باريس–٣ ومحاور الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. وقال متوجهاً للشباب زالهدف من هذا اللقاء تشجيعكم على أن تتعمقوا في الملف الاقتصادي وتمتلكوه أكثر وتحولوه أولوية لديكم وتجعلوه أولوية لدى غيركم وفي الإطار الذي تنشطون فيهس. وأضاف نحن في مرحلة أساسية وخطرة وفيها آفاق كثيرة وفي الوقت نفسه خطورة كبيرة، ومستقبل البلد بين أيديكم. انتم القاعدة التي تصنع التغيير. فإلى أي حزب أو تيار أو توجه انتميتم، اجعلوهم يذهبون إلى حيث تريدون انتم ولا تكتفوا بالذهاب إلى حيث يريدون هم.

أما الشباب المشاركون فطرحوا أسئلة وقاموا بمداخلات تتعلق بالنظام الضريبي والإصلاح والخصخصة والدين والاستثمار والإدارة العامة، وغيرها من المواضيع.

وقد أبدى الوزير أزعور استعداده لتبني اقتراح الشباب لجعل اللقاء مدخلاً لإقامة منتدى شبابي حواري اقتصادي دوري لطرح كل الهموم والمشاكل والهواجس وصولاً إلى سياسة اقتصادية شبابية. ودعا الشباب المشاركين إلى تشكيل مجموعات عمل بحسب المواضيع الاقتصادية التي تهمهم، للتعمق فيها، كما وطلب تشكيل مجموعة لمراقبة تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بمؤتمر باريس–٣. ■

التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية في لبنان

نظّم معهد باسل فليحان بالتعاون مع مديرية الواردات/قاعدة المكلفين المركزية وإدارة الإحصاء المركزي سلسلة ورش عمل حول التصنيف الموحّد للأنشطة الاقتصادية في لبنان وذلك خلال الفترة الممتدة من ١١ نيسان لغاية ١١ أيار ٢٠٠٧، في بيروت والمناطق. هدفت هذه الورش إلى شرح نظام تصنيف الأنشطة الاقتصادية الجديد وأهميته على مستوى القاعدة الإحصائية الوطنية وإلى التعريف بجداول تصنيف الأنشطة وأماكن توفرّها وكيفية تحديثها بالإضافة إلى شرح هيكلية الترميز والتقسيمات المعتمدة وكيفية اختيار الرمز المناسب عند تصنيف النشاط.

نشير إلى أن لجنة مشتركة بين الإحصاء المركزي ووزارة المالية – مؤلفة من الأخصائي نادر كيروز، رئيس مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج، الإحصائي ألبير خليل وية، ريم الحاج شحادة، رئيس دائرة قاعدة المكلفين المركزية، ورنا دكروب، مراقب التحقق – قد تولّت إعداد مشروع تنقيح تصنيف الأنشطة الاقتصادية المعتمد في وزارة المالية لكي تتلاءم مع التصنيف الدولي والتصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية في لبنان والصادر عن إدارة الإحصاء المركزي.

أ- لمحة عامة عن هيكلية الترميز:

إن الهيكل التفصيلي يتكون من قائمة كاملة بجميع الفئات على مستوى الترميز برقم واحد إلى ستة أرقام، وذلك ضمن التقسيم التالي: باب - قسم - مجموعة - فئة.

فالباب (رمز من رقم واحد) يمثل تجمعات كبيرة للأنشطة الاقتصادية كالزراعة أو تجارة جملة وتجزئة وتصليح - فنادق ومطاعم وغيرها من النشاطات. يحتوي كل باب على عدد غير متساو من الأقسام ويعود هذا الاختلاف إلى درجة التخصص في الإنتاج داخل كل باب.

ويمثل القسم (رمز من رقمين) أول مرحلة من التخصص في الإنتاج داخل الباب، مثلاً:

٥١ تجارة الجملة والتجارة بالعمولة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.

٥٥ الفنادق والمطاعم.

تمثل المجموعة (رمز من ثلاثة أرقام) تفريعاً اقتصادياً إضافياً عن القسم، مثلاً:

٥١١ تجارة الجملة على أساس عقد أو نظير رسم.

٥١٣ البيع بالجملة للسلع المنزلية.

داخل المجموعة توجد الفئات (رمز من أربعة أرقام)، والفئة تمثل النشاط الاقتصادي الأصغر من حيث طبيعة الإنتاج، مثلاً:

٥١٣١ البيع بالجملة للمنسوجات والملبوسات والأحذية.

٥١٣٩ البيع بالجملة للسلع المنزلية الأخرى.

والتصنيف لغاية أربعة أرقام متطابق مع إدارة الإحصاء المركزي ومعتمد لدى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ثم قامت إدارة الإحصاء المركزي بزيادة حدين إضافيين

التدريب

خواطر

لم يمضِ العام ٢٠٠٦ بسلام بل ألقى بظلاله وصعوباته وقلقه على العام ٢٠٠٧. شتاء هذه السنة كان مثقلاً بالهواجس والشائعات والتقديرات والخوف من بكرا. فجوّ العمل في لبنان أصبح أكثر تعقيداً بشكل عام وفي الإدارة بشكل خاص. اختلفت الأولويات والمشاريع واحتاج الجميع إلى التفكير بشكل مختلف وخلاق لرفع المعنويات والتحفيز ودفع عجلة النشاطات والإنتاجية. فعلى الرغم من تنظيم النشاطات المحلية والإقليمية في المعهد إلا أن الجو بشكل عام كان على صورة البلد زسهدوء نسبيس. نأمل أن يزهر ربيعنا نشاطات مميزة وأن نقطف في صيفنا ثمار الحيوية الجديدة فنثبت معاً من جديد قدرة لبنان على الإبداع والإنتاجية واستشراف المستقبل. ■

جنان غانم الدويهي
منسق برامج تدريب

التدريب الإلكتروني في الجمارك

أوفدت منظمة الجمارك العالمية خبيرين اثنين للقيام بمهمة تدريب موظفي الجمارك اللبنانية على تركيب واستعمال نظام التدريب الالكتروني والذي سوف يعتمد في إدارة الجمارك في جميع أنحاء العالم. وبما أن معهد باسل فليحان هو المركز الإقليمي المعتمد للتدريب لدى إدارة الجمارك العالمية فقد تم تركيب البرنامج والتدريب عليه في مبنى المعهد. شارك في التدريب موظفون من إدارة الجمارك اللبنانية تعلموا تقنيات حسن استعمال البرنامج. لاقت الدورة التدريبية التي عقدت من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ استحساناً كبيراً لدى المشاركين والمشاركات وذلك من خلال تقييمهم الايجابي للدورة والتقنيات العالية المستعملة خلالها. وسوف يستضيف لبنان الدول العربية الإقليمية لتدريبهم على هذا البرنامج. ■

التدريب الجمركي الإقليمي

في إطار برنامج التدريب الجمركي الإقليمي والذي يتمّ تنسيق بين المجلس الأعلى للجمارك ومنظمة الجمارك العالمية ومعهد باسل فليحان، فقد تمّ تنفيذ المرحلة الأولى من رزنامة التدريب من خلال ثلاث برامج تدريبية بين آذار وأيار ٢٠٠٧هي: التشريع الجمركي- المانيفست، تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب، وتدريب المدرّب. وقد تولّى التدريب خبراء من إدارتي الجمارك اللبنانية والعالمية وكوادر من القطاع الخاص. وشارك في التدريب موظفون جمركيون من الدول العربية المجاورة ومن إدارة الجمارك اللبنانية. ■

تدريب المعلوماتية: مواكبة البرامج الجديدة

يعلم فريق التدريب في معهد باسل فليحان أن موظفي وزارة المالية يتوقون دائماس الى التدرب على الأساليب المتطورة التي من شأنها صقل مهاراتهم والدفع بهم الى الأمام خاصة بالمواضيع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. فالموظفون يدركون أنّ تلك الأنظمة تفتح لهم آفاق البحث في عالم المعلومات وتسهّل حياتهم العملية. وهكذا ما أن أعلن فريق التدريب في معهد باسل فليحان رزنامة التدريب على الأنظمة المعلوماتية حتى توافد أكثر من ٢٢٥ طلباً من الموظفين واختار كل واحد منهم الموضوع الذي يناسبه. فانطلق تدريب المعلوماتية وبدل أن يمتد على أسبوعين ها هي الأعداد تفوق توقعاتنا ليدخل التدريب المعلوماتي شهره الثاني بلا توقف. فالمدربون يعطون حصتين في اليوم قبل الظهر وبعده لتلبية هذا الكم من طلبات التدريب. فإلى الأمام... ■

إدارة الضغط في العمل

بعض الإرشادات التي تساهم في تخفيف الضغط والغضب في العمل*:

١. الثقة بالنفس وبالقدرة الذاتية
٢. التعلّم من الأخطاء
٣. التعبير عن أفكارنا
٤. عدم انتقاد الآخر لشخصه بل لأعماله
٥. الأفكار الخلاقة والجديدة
٦. تنظيم الأعمال والمكتب وبرنامج اليوم والوقت والأولويات
٧. قبول ما لا تستطيع تغييره وتغيير ما لا تستطيع قبوله
٨. أن نقول لا
٩. الاستفسار عن ما هو مطلوب حتى لا نقع في الخطأ
١٠. الاعتذار في الوقت المناسب
١١. التفكير بالمواضيع الصعبة من وجهة نظر جديدة وايجابية
١٢. الطلب من الآخرين ما هم قادرين على تلبيته
١٣. وضع أهداف يمكن تحقيقها
١٤. التمتّع بروح النكتة
١٥. الغذاء الجيد والصحّي والنوم العميق والتمارين الرياضية والراحة. ■

* على هامش دورة تدريبية حول إدارة الضغط في العمل عقدت في المعهد بين ٢٦ و٢٨ آذار ٢٠٠٧.

تبادل الخبرات مع مركز التدريب التابع لوزارة المالية الأردنية

منذ كانون الأول ٢٠٠٥ وحتى أيار ٢٠٠٧ عمل معهد باسل فليحان بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي ADETEF التابعة لوزارة المالية الفرنسية على تطوير قدرات فريق عمل المركز التدريبي التابع لوزارة المال الأردنية والمقرر أن يطلق رسمياً في مطلع حزيران ٢٠٠٧. فإضافة إلى استقبال البعثات الأردنية في لبنان، توّلت منسقات التدريب والتواصل في معهد باسل فليحان تطوير برامج تدريب متخصصة لفريق العمل الأردني في مواضيع تدريب المدرب وإعداد الخطط التدريبية وهندسة برامج التدريب وبناء فرق العمل وإعداد نشاطات الإعلام والتواصل وقد تمّ التعاون في بعض البرامج مع خبراء لبنانيين وفرنسيين.

نتمنى كل التوفيق للزملاء الأردنيين في مركزهم الجديد! ■

شركاء في التدريب

ورشة عمل حول قضايا الاحتيال وتدقيق الحسابات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة

نظم المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي ورشة عمل حول قضايا الاحتيال وتدقيق الحسابات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة (VAT fraud and Audit Issues) في بيروت، بالتعاون مع المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٦ لغاية ١٨ نيسان ٢٠٠٧. شاركت في ورشة العمل مجموعة من المسؤولين في الإدارات الضريبية التابعة لعشر دول إقليمية- بعضها يطبق الضريبة على القيمة المضافة والبعض الآخر يتحضّر لتطبيقها.

افتتح السيد شوقي حمد، منسق ورشة العمل، الجلسة الأولى بنبذة عامة عن الهدف من الورشة وجدول أعمالها. بعد ذلك، عَرّف بالمحاضر البريطاني السيد سيدريك أندروه Cedric Andrew، (مسؤول عمليات الالتزام الضريبي ومحاربة الأساليب الجرمية المنظّمة لدى إدارة الضريبة على القيمة المضافة في لندن) الذي تولى على مدار ساعة ونصف الساعة وليومين متتاليين التطرق إلى أبرز الاستراتيجيات التي يتوجب خلقها وتطبيقها لمكافحة التهرب من تأدية الضريبة على القيمة المضافة، لا سيما في ما خص التهرب الحاصل عن طريق حسم أو استرداد الضريبة. كما كان للأعضاء المشاركين العديد من المداخلات القيمة التي دلتّ على مدى الاهتمام بالمواضيع المُثارة ومدى رغبتهم في اكتساب المزيد من الخبرات في مجال التهرب الضريبي وطرق مكافحته. في نهاية كل محاضرة للسيد أندروه، خُصّص لكل دولة مشاركة مدة نصف ساعة للتطرق إلى تجاربها المتعلقة بموضوع الورشة، مع إفساح المجال أمام طرح الأسئلة والنقاش في نهاية عرضها. واللافت أن التجربة اللبنانية في مكافحة التهرب الضريبي لاقت اهتماماً وحماسة فائقين لدى المشاركين مما دفع السيد حمد إلى تمديد الوقت المخصص للفريق اللبناني بغية الإسهاب في الشرح والتفصيل والإجابة على أسئلة الحضور التي انهالت من كافة أرجاء القاعة. اختتمت ورشة العمل بزيارة ميدانية للمشاركين فيها إلى مبنى مديرية الضريبة على القيمة المضافة، ولقاء اختتامي في المعهد المالي حيث تعرفّوا على دوره ومساهمته في تطوير وتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية التابعة لوزارة المالية. ■

منال عبد الصمد نجد
رئيس دائرة خدمات الخاضعين
مديرية الضريبة على القيمة المضافة

الدول الأعضاء في المركز: METAC الإقليمي

أفغانستان، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين المحتلة، السودان، سوريا، واليمن.

الدول الأخرى:

عُمان، قطر، والسعودية.

تندرج هذه الإصدارات في إطار جهود المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في ما أوكل إليه من مهام توسيع معارف ومهارات موظفي وزارة المالية وكافة المستفيدين من خدماته، واستكمالاً لحلقات التدريب من خلال تأمين مراجع مكتوبة يمكن للمتدرب العودة إليها لاستعادة المعلومات والمهارات المحصلّة من خلال الدورات التدريبية. ولقد عمل المعهد كالعادة على إعداد هذه المجموعة الجديدة من الأدلة بالتنسيق مع المدربين المتعاملين معه والموظفين المعنيين في وزارة المالية.

سوف تستكمل هذه الخطوة بإعداد مجموعات أخرى من الأدلة بشكل دوري، فترقبوها! ■

الأدلة متوفرة في المكتبة المالية / المعهد المالي-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

الملف

خمس سنوات مضت على انطلاق مديرية الضريبة على القيمة المضافة

"إدفعها تدفعك"... هذا أكثر ما علق في اذهان اللبنانيين يوم تم الإعلان رسمياً عن بدء تطبيق ضريبة جديدة هي الضريبة على القيمة المضافة.

دارت سجالات عدة وتأرجحت هذه الضريبة بين مناصر لها ومعارض لفرضها وتدافع الخبراء والاقتصاديون على شاشات التلفزه لشرحها؛ وكان كل همّ وزارة المالية آنذاك تبسيط مفهومها، وتقريبه قدر الإمكان إلى أذهان المواطنين والمكلفين من جهة، وتحضير الأرضية الملائمة داخل الإدارة لبدء التنفيذ من جهة أخرى.

خمس سنوات كبرت فيها إدارة الضريبة على القيمة المضافة وانتشر تطبيقها حتى بات يطال شريحة كبيرة من المكلفين... هي كانت تبلورت بجهاز بشري مؤلف من عشرين موظفاً، تدربوا داخل لبنان وخارجه مدة ١٠ أشهر بهدف الإحاطة بكل جوانب هذه الضريبة الجديدة. انطلقت المديرية بعدها بجهاز يتألف من حوالي المئة وخمسين موظفاً عملوا جاهدين على تطبيق وحسن طرح هذه الضريبة بأسرع وقت ممكن، وبأفضل أداء.

كان لا بد، بعد مرور خمس سنوات على إطلاقها، من الوقوف على مسافة من المشاغل والأعمال الروتينية اليومية بغية تقييم هذه الفترة الزمنية ومقارنة الوضع الحالي مع البدايات والانجازات مع الأهداف التي حددت سابقاً...

سلة من الإحصاءات والأرقام والمقارنات والايجابيات والسلبيات نعرضها فيما يلي، علها تشكل وسيلة تساعد على استشراف المستقبل والتحضير للسنوات الخمس القادمة...

لمحة تقييمية لمديرية الضريبة على القيمة المضافة

أبرز ما تميزت به مديرية الضريبة على القيمة المضافة هو:

- سرعة الانطلاقة والتطبيق بفترة زمنية قياسية.
- كادر بشري شاب مدرب ومندفع.
- تنظيم حلقات حوار وندوات ولقاءات عديدة ومتفرعة مع القطاعات المعنية لشرح الضريبة.
- اعتماد المكننة كوسيلة أساسية لانطلاقة ناجحة وفعّالة.
- استخدام وسائل الإعلام / الإعلان للترويج وتبسيط مفهوم هذه الضريبة وإيصاله إلى اكبر شريحة من المواطنين.

عانت هذه الإدارة في بداياتها من بعض المعوقات التي أثرت بشكل أو بآخر على عملها. منها ما تم معالجته ومنها ما يزال عالقاً حتى تاريخه.

كما ظهرت بعض المشاكل خلال الممارسة اليومية للعمل، نذكر منها على سبيل المثال:

التأخر في صدور نص تنظيم ملاك هذه المديرية، ما أربك العاملين فيها إن من ناحية تحديد الصلاحيات والواجبات أو من ناحية ضبط إيقاع تنظيم العمل من خلال تعيين مدير لها؛ ما أدى إلى اللجوء إلى وزير المالية ومدير المالية العام للبت بأصغر الأمور وأكبرها.

التأخر في إصدار المراسيم التطبيقية مما أربك الإدارة لاسيما لناحية الإجابة على تساؤلات واستفسارات المواطنين.

قلة عدد الموظفين وانعكاسها على عمل بعض الدوائر التي تفتقر إلى ذوي اختصاصات محددة: كالحقوقيين والإحصائيين مثلاً.

افتقار المبنى لبعض الأمور اللوجستية الأساسية التي تؤثر على أداء المديرية كقلة المواقف المخصصة لسيارات الموظفين والمواطنين على السواء، وتعطل بعض المكيفات عن العمل وصعوبة تصليحها بمهل قصيرة وذلك بسبب الروتين الإداري، الأمر الذي يؤثر لا محال على أداء الموظفين...

الضريبة على القيمة المضافة بالارقام

إيرادات الضريبة على القيمة المضافة	المديرية العامة	الجمارك	مصرف لبنان	المجموع
ملايين ليرة لبنانية				
٢٠٠٢*	٢٦،٤٦٦	٧٢٩،٧٩٠	٢٣٦،٥٠٢	٩٩٢،٧٥٨
٢٠٠٣	٣١،٧٩٧	٩٠٢،٩٦٧	٤٢٦،٢٣٣	١،٣٦٠،٩٩٧
٢٠٠٤	٢٩،٧٢٥	١،٢٤٨،٤٩٢	٤٨٤،٩٨١	١،٧٦٣،١٩٨
٢٠٠٥	٢٨،٠٠٧	١،١٧٧،٢٧٥	٤٨٨،١١٤	١،٦٩٣،٣٩٦
٢٠٠٦	١٠،٩٣٧	١،١٥٢،٦٨٧	٤٩٦،٥٤١	١،٦٦٠،١٦٥

* بدأ تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢
المرجع: وزارة المالية

مديرية الضريبة على القيمة المضافة	عدد الموظفين الذكور		عدد الموظفين الإناث		المجموع	معدل الأعمار
	عدد	٪	عدد	٪		
مصلحة التشريع	١٣	٣٩	٢٠	٦١	٣٣	٣١
مصلحة العمليات	١	٥	٢١	٩٥	٢٢	٣٠
مصلحة التدقيق	٤٩	٥٢	٤٦	٤٨	٩٥	٣١
مصلحة التخطيط	٢	٥٠	٢	٥٠	٤	٣٦
المجموع	**٦٥**	**٤٢**	**٨٩**	**٥٨**	**١٥٤**	**٣٢**

مستقبل مديرية الضريبة على القيمة المضافة

بعد هذا العرض الموجز لواقع الحال، لا بد من إلقاء الضوء على المشاريع المستقبلية التي رسمتها هذه الإدارة الضريبية لنفسها...

يعمل المسؤولون في مديرية الضريبة على القيمة المضافة حالياً، من خلال فريق مركزي مشترك مع مديرية الواردات على التنسيق وتبادل المعلومات، وذلك بهدف تغيير وتطوير الثقافة الضريبية الحالية القائمة على عمليات التدقيق، والانتقال إلى الثقافة القائمة على الالتزام، خاصة الطوعي منه.

من أهداف هذه الإدارة مستقبلاً، تطوير بعض القوانين خاصة المتعلقة منها بالقطاعات التي لديها امتدادات عالمية (القطاع البحري - قطاع الاتصالات والبريد...) والقطاعات ذات الطابع الخدماتي (الإعلانات).

على صعيد الموارد البشرية، يتم العمل حالياً وبالتنسيق مع المعهد المالي على وضع أسس لتدريب الموظفين على التدقيق الضريبي بحسب القطاعات.

ختاماً، وبما أن مستقبل مديرية الضريبة على القيمة المضافة مرتبط بشكل مباشر بتوقعات العاملين فيها، كان لا بد من استيضاحهم حول رأيهم بمستقبلهم الشخصي ومدى ارتباطه بهذه الإدارة التي شاركوا في بنائها منذ بداياتها وحتى الآن... فأتي الجواب كالتالي: الطموح، التطور والتطوير سمات مشتركة بين غالبيتهم. ولكن يبقى السؤال حول مدى قدرة الإدارة على تحفيزهم والمحافظة عليهم، وقطف ثمار خبراتهم حتى يصبح هدفهم تحقيق طموحاتهم وتطوير عملهم داخل هذه الإدارة وليس خارجها. ■

غريتا مهنا (وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية)
ورلى سيلا (رئيس دائرة الشؤون الإدارية)

وتم تفريع الفئات بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي اللبناني، مثلاً:

٥١٣١٠١ البيع بالجملة للبياضات الجاهزة وأدوات الخياطة
٥١٣١٠٢ البيع بالجملة للملابس وتوابعها
٥١٣١٠٣ البيع بالجملة للأحذية
٥١٣١٠٤ البيع بالجملة لتوابع الأحذية

أما انتقاء رمز معين لنشاط معين لشركة ما فيجب أن يقتصر على الرمز المؤلف من ستة أرقام، علماً أن النظام المعتمد في وزارة المالية (sigtas) حالياً يمنع اختيار رمز غير مؤلف من ستة أرقام.

ب- نشر جداول تصنيف الأنشطة:

يذكر أن عدداً كبيراً من الطرق ووسائل الإعلام تقوم بالنشر، وتضم:

- شبكة الإنترنت حيث تقدم المعلومات بالكامل وبهيكليتها الأساسية وذلك من خلال الصفحة الموجودة على موقع وزارة المالية الالكتروني حيث يستطيع كل شخص الوصول إلى نسخة سهلة القراءة وتنشر انتقائياً لكي يشارك المكلفون في عملية التسجيل.
- نسخة مطبوعة عن جداول تصنيف الأنشطة ومتوفرة لدى جميع مكاتب التسجيل، على أن يكون إصدار النسخ من مسؤولية دائرة قاعدة المكلفين المركزية وعدم تعديل النسخ خارج هذه الدائرة.

ج- مصادر المعلومات:

- تسجيل مكلف عند مباشرة العمل.
- نموذج م٩ معبأ من قبل المراقب بمناسبة درس الملف لشركة أو مؤسسة معينة موضوعة على الدرس.
- طلبات المعلومات المرسلة إلى المكلفين.
- تصريح تعديل المعلومات (نماذج م٤ وم٥).

د- كيفية الترميز:

- أولاً: تحديد النشاط وفهمه من معطيات السلع المشتراة والسلع المباعة نصف مصنعة أو مصنعة بالكامل، أو نوع الخدمة الخ.... لمعرفة لأي باب ينتمي المكلف، وبعدها لأي قسم مستخدماً الهيكل العام، وبعدها لأي مجموعة ولأي فئة ولأي رمز مستخدماً الجدول.

مثال: مكاتب هندسة مدنية ومعمارية

باب	قسم	مجموعة	الفئة	الرمز
كاف	٧٤-٧٠	٧٤٢	٧٤٢١	٧٤٢١٠١

- ثانياً: إعطاء النشاط الأساسي والثانوي أهمية خاصة إذا كانت نسبة النشاط الثانوي تزيد عن ٢٠٪، وذلك بسبب تفصيل التصنيف. ■

المراقبة منى رزق الله

ما هو دور دائرة قاعدة المكلفين المركزية؟

- تشكل دائرة قاعدة المكلفين المركزية صلة الوصل بين وزارة المالية وإدارة الإحصاء المركزي بالنسبة إلى التحقيقات كافة والطلبات المتعلقة بتصنيف الأنشطة والمعلومات العائدة إليها.
- لا يحق لدائرة قاعدة المكلفين أن تستأنف أي عمل تسجيل كما لا يحق لها أن تقوم بأي إعادة تصنيف أو أي عملية تحديث يومية للمعلومات فيما يتعلق بتسجيل المكلف، بل يتوجب عليها أن تعمل كوظيفة داعمة متعلقة بالتسجيل، وبخاصة التصنيف وأن تقدم الحلول في القضايا الخاصة.
- التنسيق مع المعنيين لتدريب الموظفين على استخدام التصنيف بشكل صحيح.

للمزيد من المعلومات: يمكن مراجعة دائرة قاعدة المكلفين المركزية في وزارة المالية على الرقم: ٠١-٣٩٨١٠٢

مباراة مجلس الخدمة المدنية لتوظيف مراقبي ضرائب ومحاسبين في المديرية العامة للمالية العامة

نظم مجلس الخدمة المدنية مباراة لتوظيف مراقبي ضرائب ومحاسبين في مديرية المالية العامة بدأت نهار السبت الواقع فيه ١٤ نيسان ٢٠٠٤ بمسابقة الخيارات المتعددة (Multiple Choice Exam) على أن تستكمل بالمسابقات الخطية بالنسبة للذين اجتازوا بنجاح هذه المرحلة الأولى من المباراة.

ولقد تم إدخال تعديل جوهري على آلية مباراة الدخول إلى وظائف الفئة الرابعة المذكورة في مديرية المالية العامة على الشكل التالي:

١- اعتماد مرحلتان متتاليتان للامتحان لتخفيف الضغط عن اللجنة الفاحصة وبما يجعل المباراة أكثر تنافسية ويمكّنها من استبقاء الأفضل والأكثر ملاءمة للوظائف المالية. فالمرحلة الأولى هي مسابقة الخيارات المتعددة، تتنوّع فيها الأسئلة بين التحليل الحسابي والمنطق والمستجدات الاقتصادية والإدارة وغيرها من المواضيع. ويمكن تصحيح هذا النوع من المباراة من خلال عددٍ محدودٍ جداً من الموظفين. وتسمح هذه المرحلة بغربلة المرشحين، بحيث لا ينتقل إلى المرحلة التالية من المباراة، التي تستدعي تقييم اللجنة الفاحصة، سوى الذين اجتازوا المرحلة الأولى بنجاح.

٢- اعتماد مواد المسابقات التالية:

المرحلة الأولى:

١. مسابقة خطية تشمل أسئلة متعددة الخيارات QCM وتتناول مواضيع اقتصادية ومالية (كالتحليل المالي والرياضيات المالية والمحاسبة العمومية) والمعارف الاقتصادية والقانونية والإدارية الأساسية...

المرحلة الثانية:

١. مسابقة في قوانين الضرائب:

- المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل)
- قانون ١٩٦٢/٩/١٧ وتعديلاته (ضريبة الأملاك المبنية)
- المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها)
- قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤

٢. مسابقة في الرياضيات المالية.

٣. مسابقة في المحاسبة العامة وفي محاسبة الشركات والمحاسبة التحليلية.

٤. مسابقة في موضوع عام باللغة العربية.

٥. مسابقة في موضوع عام بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية.

٦. مسابقة عملية في المعلوماتية التطبيقية: (Office Automation): تشتمل على برامج وتطبيقات Word وExcel.

ولقد أعدت وزارة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية كتيّب إرشادي للراغبين بالالتحاق بملاك وزارة المالية تحت عنوان "أنضم إلى فريق عمل وزارة المالية" يفصل النقاط التالية:

- شروط التقدم إلى الوظيفة؛
- كيفية الدخول إلى مديرية المالية العامة من خلال المباراة؛
- كيفية التعيين في ملاكات المديرية العامة وما يترتب عنه؛
- المسار الوظيفي الممكن التقدم من خلاله في الوظيفة؛ غيرها من المعلومات المفيدة.

يوزع الكتيّب مجاناً في المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في وزارة المالية وفي الجامعات التي أبدت اهتمامها بالحصول على نسخ منه. ■

التعريف بوظيفة المحاسب في مديرية المالية العامة

تتصف وظيفة محاسب في مديرية المالية العامة في وزارة المالية بقدر من الأهمية لالتصاقها بكل عملية من عمليات تحقق المال العام وتحصيله وإنفاقه ومسك حسابات القروض بنوعيها. فالمحاسب يساهم في التحقق من صحة قيم الأموال المحققة والمحصّلة والتدقيق في مختلف مراحل إنفاق المال العام عبر التثبت من توفر اعتماد النفقة وانطباق المعاملة على القوانين والأنظمة النافذة قبل عقدها من المرجع الصالح، ومن ثم تصفيتها بعد التثبت من ترتب الدين على الدولة ومقداره واستحقاقه وعدم سقوطه بحكم مرور الزمن أو بأي سبب آخر وصرف الأموال العمومية ودفعها وحفظ الأوراق الثبوتية لهذه العمليات ومسك مستندات المحاسبة. كما تعتبر هذه الوظيفة المحور الرئيسي في إعداد قطع حساب موازنة الدولة وحساب المهمة العام الذي يقتضي إرساله من قبل المحتسبين إلى ديوان المحاسبة. وتعتبر الشروط التي فرضها المشروع لتبوء هذه الوظيفة دلالة على أهميتها، إذ على شاغلها أن يكون حائزاً على إجازة أو بكالوريوس في علم الاقتصاد أو في علم التجارة أو في المحاسبة. يبلغ عدد المراكز الملحوظة لهذه الوظيفة في ملاك المديرية /٢٠٥/ مركزاً يتوزعون على مختلف المديريات والوحدات الإقليمية.

وما يلفت الانتباه، هو العزوف عن تبوء هذه الوظيفة من قبل الموظفين الجدد الناجحين في المباريات التي يعدّها مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب ضرائب أو محاسب تبعاً لتماثل شروط التعيين في هاتين الوظيفتين وسعيهم الدائم من الانتقال من وظيفة محاسب إلى وظيفة مراقب.

إلا أن هناك أشخاص وبعكس التيار السائد يسعون شخصيًا للانتقال من وظيفة مراقب إلى وظيفة محاسب في وزارة المالية. ومن هنا كان لا بد لنا من إلقاء الضوء على تجربة فريدة من نوعها خاضها المراقب سابقا يوسف عيسى حيث عمل جاهدا حتى أصبح حاليا محاسبا في مديرية الخزينة والدين العام. ولعيسى نظرة خاصة في هذا المجال قد تبدو مختلفة وغريبة للبعض إلا أنها تعبر عن معاناة شريحة مهمة من مراقبي وزارة المالية ومرتكزة على وقائع لا يمكننا تجاهلها في أي حال. ومن خلال اللقاء الذي أجريناه معه، تبين لنا عدة أسباب دفعت به لاتخاذ مثل هذه الخطوة أبرزها:

١- الابتعاد عن الروتين واكتساب خبرات ومهارات جديدة لم تكن متوفرة في عمله كمراقب مما شكل له حافزا مهما في إنجاز عمله اليومي بصورة متقنة. فالإحصاءات والتقارير والمعاملات والمهام الموكلة إليه حاليا لا تشبه بعضها البعض وتتضمن الكثير من المعلومات ولا تنحسر ضمن أي إطار أو أفق ضيق.

٢- الابتعاد عن الضغط النفسي والجهد الذهني والجسدي الناتج عن ضرورة انجاز أوامر المهمة الموكلة إليه ضمن فترة محددة.

٣- الابتعاد عن التعاطي المباشر مع المكلفين وما قد ينتج عن ذلك من صعوبات وإمكانية التعرض لضغوطات وشبهات هو بغنى عنها.

٤- تفادي كلفة الانتقال الإضافية التي قد يتكبدها المراقب وذلك عند انجاز الأوامر المهمة الموكلة إليه علما بأن هذه الكلفة تقع على عاتقه وحده دون تقاضي أي بدلات لقاءها. ■

ويبقى أن نشير إلى أن كل من المراقبين أو المحاسبين لا يقف طموحهم بالطبع عند هذا الحد بل يتعداه لبلوغ مراكز أعلى وأهم مما ينعكس إيجابا على عمل الوزارة ككل.

رجاء شريف - مديرة المحاسبة العامة
هدى كيلاني - مراقب - ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

مشاريع جديدة

إصدارات جديدة من سلسلة أدلة التدريب

١) دليل إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة
٢) دليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامّة
٣) الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور
٤) دليلك إلى معاملات ضريبة الأملاك المبنية
٥) دليلك إلى المعاملات العقارية

خمسة أدلة جديدة أعدها المعهد المالي-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في إطار سلسلة أدلة التدريب التي تشمل:

- مواضيع مالية وضريبية
- مواضيع جمركية
- مواضيع عقارية
- مواضيع التدريب والإدارة

Félicitations aux Nouveaux Membres du Gouvernement français dont:

Eric WOERTH
ministre du Budget, des Comptes publics et de la Fonction publique

Christine LAGARDE
ministre de l'Economie, des Finances et de l'Emploi

Jean-Pierre JOUYET
secrétaire d'Etat auprès du ministre des Affaires étrangères et européennes, chargé des Affaires européennes

En partenariat

Bibliotèque des Finances

Un livre de la bibliothèque des finances

La renaissance du Liban: vers une vision socio-économique/Roger Nasnas - Beyrouth: Annahar, 2007

Roger Nasnas, président du Conseil Economique et Social (2000-2002), publie "La renaissance du Liban" vers une vision économique, en collaboration avec Kamal Hamdan, Roger Khayat, Tawfik Kaspar, Roger Melki et nombre d'experts économiques - un livre sur le potentiel réel et pratique qui aide le Liban à briser le cercle vicieux. Le potentiel dont il s'agit s'exprime à travers les connaissances académiques élaborées et approfondies des situations économiques et sociales et des problèmes et propositions de reforme et d'amélioration.

Le livre traite de trois défis: 1- construire des institutions étatiques modernes et productrices, 2- soutenir le secteur privé et le compléter par une politique de relance économique, 3- relancer le cycle de croissance et assurer la stabilité et les opportunités de travail. Le livre constitue «une carte de route» pour rétablir la confiance dans l'économie libanaise. Il étudie la situation prévalant dans les domaines économiques et productifs différents et détermine les problèmes et propositions visant à améliorer la situation, opérer le changement et jeter les ponts de communication entre l'état et la société civile. Bien que les idées et propositions du livre visent à lancer un projet vital pour le Liban, et mener un débat compétitif vers le meilleur, elles demeurent toutefois liées à la performance économique. Le livre est riche en plans économiques, tableaux, graphes et chiffres qui reflètent les développements, les indicateurs et les mesures de relance économique.

Enfin, ce livre est une tentative sérieuse pour étudier la situation socio-économique au Liban et pour se renseigner sur la politique qui renforce la démocratie, assure une gestion rationnelle de la vie publique et permet la communication productive entre la société et l'état. L'auteur considère les recherches et études du livre comme étant «un projet de dialogue et une base visant à élaborer la vision de relance socio-économique»; toutefois elles constituent effectivement la base solide pour l'édification de l'état et de la nation. ■

نشرة صادرة عن المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي

هاتف: ٤٢٥١٤٧ /٠١/ ١٠ - ٤٢٥١٤٩ /٠١/ **فاكس:** ٤٢٦٨٦٠ /٠١/

شارك في هذا العدد: رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، رولا درويش، جوزيان شبلي، لينا عقيقي (المعهد المالي)، ميراي الحاج (مالية جبل لبنان)، علي الشامي (مديرية المحاسبة)، جيزال بحصة (مالية لبنان الشمالي)، إيلي حكيميان (فرع الالتزام الضريبي بعبدا)، نادر حولا (حكومة الظل الشبابية)، منى رزق الله (دائرة قاعدة المكلفين المركزية)، رولى سيلا (دائرة الشؤون الإدارية)، رجاء شريف (مديرية المحاسبة العامة)، منال عبد الصمد نجد (مديرية الضريبة على القيمة المضافة)، هدى كيلاني (دائرة ضريبة الرواتب والأجور)، مايا ملحم (مديرية العامة للجمارك)، غريتا مهنا (وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية).

رئيسة التحرير: سيلين مناسا

إشراف: لمياء المبيّض بساط

تصوير: كاميرا المعهد

طباعة: المطبعة العربية

برعاية

المكتبة المالية

كتاب من المكتبة المالية

نهوض لبنان: نحو رؤية اقتصادية اجتماعية / روجيه نسناس- بيروت، دار النهار، ٢٠٠٧

يوفر كتاب نهوض لبنان: نحو رؤية اقتصادية لروجيه نسناس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٠-٢٠٠٢) بالتعاون مع كمال حمدان، روجيه خياط، توفيق كسبار، روجيه ملكي وعدد من الخبراء الاقتصاديين، إمكانات واقعية وعملية تساعد لبنان على الخروج من الحلقة المفرغة العالق بها.

يحاول الكتاب التصدي لثلاثة تحديات يواجهها لبنان اليوم: ١- بناء مؤسسات الدولة بشكل حديث ومنتج، ٢- دعم القطاع الخاص ومواكبته بسياسة إنعاش اقتصادي، ٣- دفع وتيرة النمو لأجل تخفيض الدين العام وتأمين الاستقرار وفرص العمل. كما يشكل الكتاب نوع من خريطة طريق لإعادة الثقة والتنمية للاقتصاد اللبناني. وهو إذ يشخص الأوضاع السائدة في الحقول والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة ويحدد المشكلات والمقترحات والوسائل الممكن استخدامها لتحقيق التحسين والتغيير ويقيم جسور التواصل بين الدولة والمجتمع المدني، ويدفع بأفكاره ومقترحاته لتصبح مشروعا حيويا للبنان وسجالا تنافسيا نحو الأفضل، وثمرة حوار وتعاون وتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والدولة، فانه لا يخرج عن دوره التطويري المرتبط بالأداء الاقتصادي. ويحفل الكتاب بالخطط الاقتصادية والجداول والرسوم الإيضاحية والأرقام التي تعكس التطورات والمؤشرات وإجراءات الانتعاش.

وأخيراً إن هذا الكتاب هو محاولة جادة في دراسة أوضاع لبنان الاقتصادية والاجتماعية بروحية التعاطي بالشأن العام من حيث كونه رسالة، وبالنظر إلى السياسة باعتبارها عملا تنمويا يعزز الديمقراطية، وإدارة رشيدة للشأن العام في تدعيم التواصل المنتج بين المجتمع والدولة. وإذا كان الكاتب يعتبر هذه الأبحاث والدراسات القيمة مسودة حوار ومنطلقا لبلورة رؤية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها تحمل أيضا في طياتها الأرضية الصلبة لبناء الدولة وبناء الوطن.

استمدت الاقتراحات من التشخيص الأكاديمي الموسّع والمعمّق لوضع لبنان الاقتصادي والاجتماعي والخيارات المتاحة أمامه، بالمقارنة مع الإصلاحات والتطورات الحاصلة في العالم. ■

وداع تكريمي

ودّعت وزارة المالية الاستاذ سليم بلعة مدير مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية أثناء حفل تكريمي جرى في السراي الحكومي في ٢ حزيران ٢٠٠٧ بدعوة من وزير المالية الدكتور جهاد أزعور وبحضور كل الذين رافقوا بلعة خلال اربعة عشر سنة من مسيرته المهنية في الوزارة.

سودوكو..

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

7		8	3	6		2	5	
6		1	5	9			8	7
9	2		8		7	1	6	
5		3		2	6	7		8
4		7	9	3		6	2	
2	1			8	4	3	9	
	7	4	6		9		3	2
3		2		7	8	9		6
	6	9	2	5			7	4

أخبار سريعة

بدأ التحضير لمشروع قانون موازنة ٢٠٠٨

بادرت وزارة المال إلى التحضير لمشروع قانون موازنة ٢٠٠٨. ولهذه الغاية اصدر وزير المال جهاد ازعور تعميما إلى الإدارات العامة وزع على الوزارات والإدارات المعنية من اجل المباشرة في إعداد موازناتها. وقد أكد وزير المال ضرورة أن يكون التحضير لموازنة ٢٠٠٨ فرصة للانتقال من موازنة محاسبية إلى موازنة إصلاحية تعتمد على البرامج، مشددا على أهمية أن تصبح الموازنة ترجمة لسياسات واضحة وتعبيرا عن رؤية قطاعية بحيث تكون احد المداخل الأساسية للإصلاح، وذلك خلال اجتماع موسع ترأسه يوم الجمعة فيه ١٨ أيار ٢٠٠٧، في السرايا، بحضور المديرين العامين والمسؤولين عن إعداد الموازنات في الإدارات العامة.

جناح خاص بوزارة المالية في معرض الكتاب العربي

كما جرت العادة، شاركت وزارة المالية هذه السنة في "معرض بيروت العربي الدولي للكتاب" الذي أقيم برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء، الأستاذ فؤاد السنيورة، وذلك في الفترة الممتدة من الجمعة ١٣ نيسان لغاية الأحد ٢٢ نيسان ٢٠٠٧، في صالة بيال - (Biel) بيروت. وقد استقبل موظفو وزارة المالية الزوار الكثر الذين قصدوا جناحها.

مشاركة وزارة المالية في معرض الوظائف

في أطار السياسة المعتمدة للترويج من أجل التوظيف في وزارة المالية والهادفة إلى استقطاب العناصر الشابة الكفوءة، كان للوزارة حضور مميز في معرض الوظائف الخاص بالجامعة الأميركية في بيروت في ٣ و٤ أيار ٢٠٠٧ والذي توافد إليه الطلاب الباحثون عن فرص العمل. وعلى مدى يومين، قام موظفون من إدارة الجمارك والمالية العامة باستقبال الطلاب في الجناح الذي خصص لوزارة المالية وتعريفهم عن الوزارة وكيفية الانضمام إلى فريق عملها.

خدمة هاتفية في وزارة المالية

جديد وزارة المال خدمة هاتفية بتصرف المواطنين للإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم الضريبية، وذلك عبر الاتصال على رقم الهاتف: ٠٤-٧٢٧ ٧٣٧ طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الـ٢٤ ساعة.

حديثكم حديثنا

أسبوعان في وزارة المالية

لوزارة المالية مكانة خاصة في القطاع العام. فهي من أهم الوزارات من حيث الدور ومن أكثرها تعقيداً من حيث الهيكلية الإدارية المتشعبة بشكل كبير. لذلك، كان لا بد لي كوزير مالية حكومة الظل، من وضع برنامج زيارات منطقي ومفصل، أقوم من خلاله بالتعرف على أهم مديريات ودوائر و ربما خفايا هذه الإدارة. وقد أصبح هذا البرنامج حقيقة بالتنسيق مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وبإشراف معالي وزير المالية الدكتور جهاد أزعور شخصياً.

البداية كانت في المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. فهذا المعهد أسسه دولة الرئيس فؤاد السنيورة وساهم في تطويره الشهيد الراحل باسل فليحان، حرصاس منه على تنمية قدرات القطاع العام، لاسيما وزارة المالية، من خلال التدريب والتثقيف في مجالات الإدارة والمال والاقتصاد. فريق عمل هذا المعهد طغى عليه العنصر الشبابي... شباب و شابات من مختلف الجامعات اللبنانية ومن مختلف الاختصاصات يملئون المكان.

بالإضافة إلى تمضية الوقت في مختلف أقسام المعهد كقسم التواصل والتدريب والمكتبة والمعلوماتية، كانت لي فرصة حضور ورشة عمل تمحورت حول استراتيجيات العمل في القطاع العام شارك فيها عدد من موظفي وزارة المالية. وقد تحدثت مع البعض منهم على هامش ورشة العمل فتمكنت من التعرف على طبيعة وظروف عمل هؤلاء الموظفين الذين يبذلون ساعات طويلة من العمل الدؤوب في قطاع عام لطالما افتقد للاهتمام الكافي بتحفيز ودعم موظفيه.

المحطة الثانية كانت في مبنى الضريبة على القيمة المضافة، حيث شهدت المكننة المتطورة ولكن المتوقعة أيضاس لمبنى جديد كهذا. ولكن أكثر ما فاجأني في هذا المكان هو انعدام زحمة المواطنين. فبعكس الصورة الراسخة لدى معظم الناس عن الإدارات العامة المكتظة بالمواطنين، كانت أروقة مديرية الضريبة على القيمة المضافة شبه خالية من أي وجود. وقد أدركت أن ذلك يعود إلى تنظيم خدمة المكلفين فيها وإلى الإمكانية المتاحة للمواطنين للتصريح عبر البريد والدفع عبر المصارف التجارية.

لاحقاً، وعلى مدى أسبوع، كانت لي زيارات إلى إدارة الجمارك، فالمديرية العامة للمساحة والشؤون العقارية وختاماس إلى مبنى وزارة المالية في الوسط التجاري. ففي مركز إدارة الجمارك في مرفأ بيروت، تعرفت على المشاريع المعدّة لتفعيل الرقابة على البضائع، بالإضافة إلى اقتراحات تحسين وتطوير الهيكلية الإدارية للجمارك بحيث تصبح أكثر مرونة لاستقطاب الكفاآت الشابة للمناصب العليا. ولكن لا بد لي من الإشارة إلى أن حالة المبنى في مرفأ بيروت التابع لإدارة الجمارك بحاجة للتأهيل خاصة بعد ما تعرّض له جرّاء الحرب.

أما ما لفتني في المديرية العامة للمساحة والشؤون العقارية، فكان مكننة وسائل العمل التي تشمل كافة مراحل سير المعاملات حتى الختم الأخير، مما يؤمن الفعالية والدقة في إنجاز معاملات المواطنين.

اليوم الأخير من زياراتي الميدانية كان في مبنى وزارة المالية في الوسط التجاري حيث التقيت برؤساء الدوائر والقيّمين على الواردات والصرفيات من المال العام. كثرت الأسئلة في كل محطة، ولكن مما لا شك فيه أن الجميع كان متعاوناً ومرحباً بالطروحات التي من شأنها أن تساعد في تحسين أداء وظروف عمل هذه الإدارات.

وفي الختام، كان اللقاء مع معالي وزير المالية في السراي الكبير والذي استمع باهتمام كبير إلى الانطباعات المكونة لدي والتعليقات والأسئلة التي تراكمت في ذهني من بعد الأسبوع الطويل في وزارة المالية. وقد أدى هذا اللقاء إلى اقتراح مشروع منتدى الشباب الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين العلاقة ما بين وزارة المالية والشباب اللبناني.

نادر حوّلا
وزير المالية في حكومة الظل الشبابية

حياة الوزارة...

مبروك!

حازت المراقب الرئيسي مي قهوجي (مالية جبل لبنان) على M.B.A International - Paris ماجستير انترناسيونال - باريس من جامعتي الدوفين والسوربون في باريس ومن الجامعة اليسوعية في لبنان وكانت الأولى في دفعتها.

بنين وبنات

- رزق رئيس فرع الاعتراضات في مالية جبل لبنان المراقب الرئيسي هيثم بير قدار بمولود اسماه تامر.
- رزقت المراقب ايمان زغيب (مالية جبل لبنان) بمولودة اسمتها سولى.
- رزق المراقب جوزف منصور (مالية جبل لبنان) Âبمولود اسماه يورغو.
- رزقت رئيسة المركز الالكتروني في مالية الشمال، السيدة ديما عدره بمولودة أسمتها نايا.
- رزقت المراقب ميرنا صادر (مالية جبل لبنان) بمولود اسمته ايلي.
- رزق المراقب الرئيسي السيد محمد الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بتوأم اسماهما عبد الرحمن وسدرة.
- رزقت المراقب السيدة نورما فرح (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته مانويل.
- رزقت السيدة نادين محمد الشعار (فريق المحاسبة الخاص- مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته عمر.

زواج

- المراقب جوسلين بوغراش (مالية جبل لبنان) من السيد جورج نمر (مالية جبل لبنان).
- المراقب ميراي بعيني (مالية لبنان الشمالي) من السيد سمير معوض.

خطوبة

- المراقب جان ابي صالح (مالية جبل لبنان) على المراقب رلى ابو انطون (مالية جبل لبنان).

تقاعد:

- أحيل المحرر في مالية لبنان الشمالي السيد الياس فلاح على التقاعد بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨.
- أحيل المحرر في محتسبية الكورة السيد أنور عيسى على التقاعد بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٧.

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

La lettre interne du ministère des Finances I Numéro 27 I Mars 2007 I www.if.org.lb

Sommaire

Editorial 1

Formation 2
- Formation électronique aux douanes
- Formation douanière régionale
- Formation informatique: à l'onde des nouveaux programmes
- Gestion du stress au travail
- Echange d'expertises avec le centre de formation du ministère jordanien des finances

Partenaires de formation 2
- Atelier sur la fraude et la vérification des comptes en matière de TVA
- Atelier régional sur la gestion de l'eau entre le Liban, la Syrie et la Jordanie
- Echange d'expériences administratives et fiscales entre l'Espagne et le Liban

Nouvelles du ministère 3
- Azour: "vous jeunes, soyez la boussole de vos partis"
- Classement uniforme des activités économiques au Liban
- Concours au conseil de la fonction civile pour les postes de contrôleur fiscal et de chef comptable dans la Direction Générale des Finances
- La fonction de comptable à la Direction Générale des Finances

Projets nouveaux 4
- Nouvelles publications de guides de formation

Dossier 5
- La direction de la TVA fête ses cinq ans

En Bref 5
- De nouvelles mesures au ministère des Finances

Bibliothèque des Finances 7

Editée par:

المعهد عهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

Editorial

Rencontre du ministre des Finances M. Jihad Azour avec un groupe de jeunes activistes et universitaires.

Réformes du ministère des Finances en 2007: chantier qui se poursuit

Nombreux sont ceux qui, dans le monde de la politique et de l'action publique, utilisent le terme «réforme» ou qui le revendiquent avec beaucoup d'insistance. En fait, la réforme, à tous les niveaux, est un projet qui nécessite un plan clair, un travail dur, long et laborieux et qui pourrait devoir surmonter beaucoup d'obstacles. Au ministère des Finances, c'est en connaissance de cause que nous parlons de projet de réforme ambitieux; non seulement par expérience – la création et l'exécution du programme de réforme économique et sociale présenté par le gouvernement à la conférence arabe et internationale pour le soutien du Liban (Paris III)- mais avant tout, dans le cadre du chantier de réformes entamé au sein du ministère des Finances.
Les efforts de réforme, lancés il y a 14 ans, ne se sont pas arrêtés et ne s'arrêteront point, car le développement et la modernisation sont des processus continus à tous les niveaux.
Qu'en est-il du programme de réformes du ministère pour cette année?

La modernisation de l'administration fiscale constitue un axe fondamental et essentiel des réformes du ministère des Finances. Les commissions parlementaires étudient actuellement le projet de Code des Procédures Fiscales, l'actualisation de la loi de l'Impôt sur le Revenu pour les individus et les entreprises, et l'application de l'Impôt Global sur le Revenu, dont l'entrée en vigueur est prévue pour 2008. L'importance du Code des Procédures Fiscales réside dans le fait qu'il va permettre d'unifier l'application des procédures fiscales, de renforcer les droits et obligations des contribuables d'une part et la responsabilité et les obligations de l'administration fiscale d'autre part. L'adoption de l'Impôt Global sur le Revenu quant à lui permettra la modernisation du système fiscal, la réalisation de l'équité fiscale, l'élaboration de systèmes et procédures clairs, la modernisation des lois fiscales de sorte à servir l'économie et la croissance et le renforcement de leur respect. Cette réforme de l'administration fiscale sera complétée par la création d'une nouvelle structure qui se base sur une vision moderne se caractérisant par une administration forte, par des services aux contribuables, par la poursuite de la réorganisation des bureaux régionaux et par le renforcement du Bureau des Grands Contribuables nouvellement établi à travers plus d'informatisation, l'augmentation du nombre de services qu'il offre et l'élargissement de son champ de travail pour inclure la gestion de taxes supplémentaires comme la Taxe sur la Valeur Ajoutée et certains droits. Ce plan a également pour objectif la création d'un Bureau pour les Moyens Contribuables, l'élaboration d'un plan simplifié pour les petits contribuables et l'adoption d'une nouvelle stratégie de contrôle se basant sur un choix de dossiers d'étude selon le risque et de nouvelles techniques de contrôle; il comprend aussi le renforcement de la conformité fiscale volontaire de la part des contribuables, une simplification supplémentaire de la déclaration en ligne et du paiement électronique ou à travers les banques ou par carte, l'actualisation du Droit de Timbre Fiscal, la réforme de la Direction de l'Impôt sur les Propriétés Bâties à travers une base de données exhaustive et mise à jour, la simplification des procédures et la fixation de délais d'exécution.

Par ailleurs, le Parlement dispose toujours du projet de loi visant à modifier le règlement des sociétés Offshore, pour leur permettre d'étendre leur champ d'activité et leur simplifier le régime de fusion qui leur est spécifique. Il détient également deux autres projets de loi, le premier pour la création d'une commission d'objections et d'appels dans chaque mohafaza afin de faciliter l'étude des demandes d'appel et de les accélérer et le second pour exonérer de taxes, les propriétés bâties utilisées par les entreprises pour leurs propres activités et les entreprises industrielles travaillant dans les zones franches.
En ce qui concerne le contrôle des dépenses et la modernisation de la gestion du trésor, le ministère accorde une grande importance à la modernisation du système des retraites dans le secteur public; en effet, parmi les mesures futures, figure l'adoption des amendements légaux proposés par la Banque Mondiale et l'adoption du projet de loi relatif au système des retraites du secteur privé, en cours d'étude par la commission parlementaire ad' hoc. De plus, le remplacement des ordres de paiement des indemnités forfaitaires de fin de service par un règlement à travers les banques commerciales est actuellement en cours d'étude en interne, par le ministère. L'adoption d'un système intégré attend l'adoption de la loi.
Parmi les autres réformes relatives aux finances publiques, les commissions parlementaires étudient actuellement le projet de loi qui vise à créer un nouveau dispositif pour la gestion de la dette publique. Ce projet prévoit la création d'un «Conseil Supérieur pour la Gestion de la Dette». Par ailleurs, une nouvelle loi relative à l'audit des comptes des administrations publiques a été présentée au Conseil des Ministres qui l'a ratifiée en avril 2006. Deux autres projets de lois ont également été présentés, le premier porte sur l'enregistrement des propriétés et l'autre sur l'accès du public aux informations relatives à l'enregistrement des propriétés. De plus, le Parlement a terminé la révision du projet de loi sur le Compte Unique du Trésor qui redonne vie au compte unique du Trésor et renforce la gestion du trésor et la liquidité dans le secteur public. Le projet de loi relatif aux adjudications publiques est actuellement en cours de modernisation pour être par la suite envoyé, dans sa nouvelle forme, au Parlement. Enfin, un certain nombre de lois sur les taxes, les finances publiques et les douanes sont en cours de modification.

Enfin, parmi les réformes des finances publiques figure un projet exhaustif qui porte sur la préparation et la couverture du Budget, la mise en application du projet de modernisation du Trésor, l'élaboration d'une loi budgétaire moderne, la réforme de l'impôt sur les propriétés, la révision de la structure des tarifs, le développement d'un programme pour la continuité dans le travail et la mise en place d'un système de gestion des donations internationales qui répond aux demandes des donateurs. Par ailleurs, le ministère des Finances entend poursuivre les réformes du secteur financier et des marchés financiers dont les principales portent sur l'augmentation des heures de courtage sur les marchés, la réduction du délai de compensation à deux jours et l'amélioration de l'accès à l'information par le biais de l'affichage des cotations de tous les titres négociables du marché sur le site Internet de la Bourse de Beyrouth. Dans le cadre de ces réformes, le ministère vise à élargir la base des investisseurs en attirant des investisseurs institutionnels comme les compagnies d'assurance et la Compagnie Nationale pour la Garantie des Dépôts, à unifier les indicateurs comptables, à élaborer une stratégie de promotion de la bourse de Beyrouth auprès des médias et à mettre en place un système de «livraison contre paiement» en livres libanaises qui sera lancé par la nouvelle émission sur 5 ans.
Enfin, et pour soutenir le secteur privé, dont nombreuses réformes sont prévues: la simplification des procédures fiscales, la réduction du nombre d'impôts et de taxes, l'accélération des formalités de dédouanement à travers une informatisation plus importante dans les ports, la réduction des passages douaniers et un recours plus important à l'évaluation des risques dans les procédures de contrôle. Par ailleurs, une loi moderne sur la concurrence devra être ratifiée et une politique de guichet unique pour les PME devra être adoptée. Le programme BADER pour 2007 prévoit d'aider un certain nombre d'investisseurs à démarrer leurs activités et soutenir les universités en vue d'encourager les jeunes investisseurs et entrepreneurs. Le concours BADER pour le plan de travail sera lancé et accompagné d'une campagne publicitaire soutenue tout en poursuivant le traitement des demandes d'aide des investisseurs et la création d'un réseau de jeunes leaders dans le monde des affaires.

Enfin, il est indispensable de mentionner que le ministère des Finances a remporté le prix des Nations Unies pour le Service Public 2007 dans la catégorie «Services dispensés – services aux contribuables». Ce prix est une reconnaissance internationale des efforts de modernisation de l'administration fiscale fournis depuis de longues années. Ce prix représente une motivation supplémentaire pour le ministère afin de poursuivre son programme ambitieux de développement et de modernisation.

Ministre des Finances
Jihad Azour

Formation

Réflexions

Né à l'ombre de 2006, l'hiver 2007 était lourd d'anxiétés, de rumeurs, de prévisions et d'appréhensions pour l'avenir. L'atmosphère de travail au Liban a gagné en complexité aussi bien sur le plan général qu'administratif. Ainsi, les priorités et les projets ont changé et le besoin de réfléchir différemment pour remonter le moral, inciter à l'action et relancer le cycle des activités et de la production est devenu pressant. Malgré les activités locales et régionales, l'Institut à l'instar du pays, respirait des bouffées d'accalmie relative. Un souhait, que notre printemps refleurisse en activités et que notre été porte les fruits d'une vitalité regagnée pour prouver une nouvelle fois, la capacité du Liban à être créatif, productif et clairvoyant. ■

Jinane Ghanem Doueihy
Coordinatrice des programmes de formation

Formation électronique aux douanes

L'Organisation Mondiale des Douanes a délégué deux experts pour initier les fonctionnaires des douanes libanaises à l'installation et à l'utilisation du système de formation électronique, bientôt utilisé dans la gestion des douanes de par le monde. L'Institut Basil Fuleihan étant le centre régional de formation agréé auprès de l'Organisation Mondiale des Douanes, le programme a été installé au siège de l'Institut où la formation a eu lieu. Des fonctionnaires de l'Administration des Douanes Libanaises ont pris part à la formation pour acquérir les techniques d'utilisation du programme. La session de formation tenue du 23 au 27 avril 2007 a été favorablement accueillie par les participants qui ont positivement évalué la session et la technologie de pointe qui y a été utilisée. De ce fait, le Liban accueillera des stagiaires de pays arabes régionaux qui viendront suivre des sessions de formation à ce programme. ■

Formation douanière régionale

La coordination entre le Conseil Supérieur des Douanes, l'Organisation Mondiale des Douanes, et l'Institut Basil Fuleihan a donné lieu à une première étape du programme de formation douanière régionale. En effet, trois programmes de formation ont été organisés entre mars et mai 2007 à savoir: la législation douanière -le manifeste-, le blanchiment d'argent et la lutte contre le terrorisme et enfin la formation du formateur. Des experts des administrations de douanes libanaises et mondiales ainsi que des cadres du secteur privé se sont chargés de la formation à laquelle ont participé des fonctionnaires de douanes des pays arabes voisins et de l'Administration des Douanes Libanaises. ■

Formation informatique: à l'onde des nouveaux programmes

A l'Institut Basil Fuleihan, on sait que les fonctionnaires du ministère des Finances cherchent à renforcer leurs capacités et à développer leurs connaissances en matière de technologie de l'information pour explorer de nouveaux horizons de recherche et faciliter leur vie professionnelle. De ce fait, à peine l'équipe de formation à l'Institut Basil Fuleihan a-t-elle affiché le calendrier de formation aux systèmes informatiques, que plus de 225 fonctionnaires y ont afflué et ont choisi le sujet qui les intéresse. Les sessions de formation ont donc commencé et au lieu de s'achever en deux semaines, les voilà qui s'étendent sur deux mois consécutifs. Les formateurs donnent en effet deux séances par jour, les avant-midi et les après-midi pour servir tous les candidats. En avant, partez... ■

Gestion du stress au travail

Certaines consignes pour alléger le stress et l'irritation au travail*:

1. Avoir confiance en soi
2. Apprendre des erreurs
3. Exprimer ses idées
4. S'abstenir de critiquer l'autre et se concentrer sur son attitude
5. Avoir des idées créatives et nouvelles
6. Organiser les travaux, le bureau, le programme, les horaires et les priorités
7. Accepter l'inchangeable et changer l'inacceptable
8. Dire «NON»
9. Bien se renseigner pour ne pas tomber dans l'erreur
10. S'excuser à temps
11. Aborder les sujets difficiles sous un angle nouveau et positif
12. Etre logique dans ses exigences
13. Se fixer des objectifs réalisables
14. Avoir le sens de l'humour
15. Avoir un régime alimentaire sain, bien dormir, faire du sport et se reposer. ■

* En marge d'une session de formation sur «la gestion du stress au travail» tenue à l'Institut entre le 26 et 28 mars 2007.

Echange d'expertises avec le centre de formation du ministère jordanien des Finances

Le lancement du centre de formation au ministère jordanien des Finances étant officiellement prévu pour juin 2007, l'Institut Basil Fuleihan, en coopération avec l'ADETEF, a organisé de décembre à mai 2007 une session pour le renforcement des capacités du personnel du centre. En collaboration avec des experts libanais et français, les coordinatrices de formation à l'Institut Basil Fuleihan ont non seulement reçu les délégations jordaniennes au Liban mais ont également préparé des programmes de formation spécialisés dont: la formation du formateur, la mise en place des plans de formation, la préparation des programmes de formation, la création des équipes de travail, et la préparation des activités médiatiques et de communication.
Aux collègues jordaniens nous souhaitons le plein succès dans leur nouveau centre. ■

Partenaires de Formation

Atelier sur la fraude et la vérification des comptes en matière de TVA

Le METAC affilié au FMI a tenu un atelier de travail sur la fraude et la vérification des comptes en matière de TVA (VAT Fraud and Audit Issues) à Beyrouth, en collaboration avec l'Institut Basil Fuleihan. Ont participé à l'atelier tenu du 16 au 18 avril 2007 des responsables d'administrations fiscales de dix pays régionaux, certains appliquant la TVA, d'autres s'apprêtant à le faire.

A l'inauguration de la première séance, M. Chawki Hamad, coordinateur de la session, a abordé l'objectif et l'ordre du jour de l'atelier. Il a ensuite présenté M. Cédric Andrew conférencier chargé d'engagement fiscal et de lutte contre le crime organisé auprès de la direction de la TVA à Londres. Pour deux jours consécutifs, M. Andrew a retracé les différentes stratégies de lutte contre la fraude fiscale notamment la déduction ou le recouvrement de la taxe. Les participants ont insisté dans leurs interventions sur l'importance des sujets abordés et sur leur détermination à acquérir davantage d'expertise dans le domaine de la fraude fiscale. A la fin des conférences, chaque pays pouvait exposer son expérience, répondre aux questions et en débattre.

L'expérience libanaise en matière de lutte contre la fraude fiscale ayant gagné l'intérêt de tous, M. Hamad a dû impartir à la délégation libanaise le temps nécessaire pour détailler son expérience et répondre aux multiples questions du public. A la fin de l'atelier, les participants se sont rendus au siège de la direction de la TVA et ont pris connaissance de son rôle visant à développer les compétences et les capacités des ressources humaines du ministère. ■

Manal Abdel Samad Najad
Bureau du Service aux Assujettis
Direction de la TVA

Pays membres du METAC:

L'Afghanistan, l'Egypte,
l'Iraq, la Jordanie,
le Liban, la Libye,
la Palestine, le Soudan,
la Syrie et le Yémen.

Autres pays:
Le Sultanat d'Oman,
le Qatar,
le Royaume d'Arabie Saoudite.

Atelier régional sur la gestion de l'eau entre le Liban, la Syrie et la Jordanie

L'atelier régional sur « la gestion de l'eau» au Liban, en Syrie et en Jordanie, s'est tenu sous le parrainage du ministère de l'Energie et de l'Eau au Liban représenté par son directeur général M. Fadi Komeir, avec la participation du directeur général du ministère de l'Environnement Dr. Berj Hatjian et du représentant de l'ambassadeur du Japon au Liban, l'attaché économique M. Yoshikasu Hasunuma.
A l'invitation de LEBA-JICA, rassemblement de fonctionnaires hautement qualifiés de toutes les administrations publiques, l'atelier s'est tenu vendredi 20 et samedi 21 avril 2007 à l'hôtel Kadri, Zahlé.
M. Bassam Jaber a dirigé le dialogue et le débat avec la participation de représentants de la Banque Centrale, du ministère des Finances, du ministère de l'Environnement, du ministère de l'Industrie, du ministère de l'Energie et de l'Eau, du Conseil de la Fonction Civile, du ministère de l'Habitat, des experts en eau des universités libanaises et du secteur public et des délégués de la Jordanie et de la Syrie.
Selon le président de l'association au Liban, M. Kamal Mekdad, cet atelier visait à «jeter les fondements d'un système universel capable de répondre aux besoins de

la société en eau». Le premier jour, les participants ont abordé les projets d'irrigation, de barrages, de gestion d'eaux usées et de pluie ainsi que le moyen de préserver la richesse en eau et d'en éviter le gaspillage. Le second jour, l'atelier a donné l'exemple des projets de l'office national du Litani à Kherbet Anafar et du barrage de Keraoun pour la gestion de l'eau dans les pays arabes, notamment dans les trois pays partenaires de JICA. Au menu: les expériences pratiques dans la gestion des eaux des fleuves en commun entre les trois pays voisins ainsi que les différents moyens de rationner les dépenses en eau d'irrigation et le rôle de JICA dans le renforcement des capacités humaines. Des recommandations ont été publiées à la fin du dialogue et des débats.
Le comité administratif de la ligue de coopération culturelle remercie l'Institut Basil Fuleihan de son accueil pendant les réunions périodiques préparatoires qui ont contribué à la réussite de la session. ■

Ali Chami
Comptable de la Direction
de la Comptabilité Publique
Ministère des Finances

Echange d'expériences administratives et fiscales entre l'Espagne et le Liban

Du 10 au 12 avril 2007, MM. Domingo Carpajo et Louis Peragon du ministère espagnol des Finances sont intervenus au sujet du développement du système fiscal et des politiques fiscales adoptées en Espagne. Ils ont à cet effet donné nombre d'exemples pratiques et détaillé les spécificités de l'Espagne, pays membre de l'Union Européenne et dont les provinces disposent d'une indépendance administrative et fiscale totale.
Le débat a porté sur les tâches accomplies par la nouvelle administration fiscale et sur l'aide efficace accordée au contribuable pour éviter les erreurs fiscales.

L'Espagne cherche à promouvoir l'engagement fiscal volontaire et offre de ce fait un panier de services haute qualité, par exemple:
- assurer l'indépendance du Call-Center
- assurer tous les services fiscaux par courriel
- distribuer au contribuable des programmes fiscaux gratuits
- publier les guides et les références de fiscalité
- organiser des campagnes d'informations complètes et organisées

Par ailleurs, les intervenants ont souligné le rôle de l'administration dans la formation des fonctionnaires et ont expliqué le mode de préparation des programmes annuels comme la mise en place des plans, objectifs, sujets et méthodologies de formation. Encore plus remarquable était l'effort déployé par le ministère espagnol des Finances pour développer une base de données informatiques, effort qui lui a permis de porter le flambeau de l'informatisation afin de faciliter les services rendus au contribuable et de renforcer le contrôle. ■

Elie Hokeiman
Directeur de la branche
d'obligation fiscale - Baabda

Nouvelles du Ministère

Azour: "vous jeunes, soyez la boussole de vos partis"

Le ministre des Finances, Jihad Azour s'est entretenu mardi 24 avril 2007 au Grand Sérail avec un groupe de jeunes activistes du gouvernement de l'ombre, les représentants universitaires, des organisations de jeunes affiliées aux partis et aux courants politiques, et avec l'association LebYouth. Pendant trois heures et demie, le ministre a expliqué les objectifs de Paris III ainsi que les bases de la vision socio-économique du gouvernement. «Le but de cette rencontre est de vous encourager à connaître à fond le dossier économique, à le maîtriser et à en faire une priorité dans le cadre de vos actions. Nous traversons une période difficile ouverte à plusieurs possibilités, l'avenir du pays repose entre vos mains. Vous êtes la base du changement. Quel que soit le courant ou le parti auquel vous appartenez, soyez-en la boussole et ne vous contentez pas de suivre aveuglément».
Les jeunes participants ont posé des questions sur les taxes, la réforme, la privatisation, la dette, l'investissement, l'administration publique et autre.
Les jeunes ont proposé que la rencontre soit une introduction à «un forum de dialogue économique permettant d'aborder ces questions et problèmes afin de parvenir à une politique économique pour les jeunes».
Le ministre s'est montré disposé à adopter l'idée et l'a relancée disant que «la prochaine réunion serait celle du forum économique». Il a invité les jeunes à constituer des groupes de travail selon les sujets d'intérêt économique et à former un groupe pour contrôler la mise en exécution des reformes prévues à Paris III. ■

Classement uniforme des activités économiques au Liban

En collaboration avec la direction des recettes, la base centrale de données sur les contribuables et l'Administration Centrale de la Statistique, l'Institut Basil Fuleihan a organisé une série d'ateliers sur «la classification uniforme des activités économiques au Liban» du 11 avril au 11 mai 2007 à Beyrouth et dans les régions. Ces ateliers visaient à expliquer le nouveau système de classification des activités économiques, son importance par rapport à la base statistique nationale et à la catégorisation et modernisation des activités, et à définir la codification et les divisions utilisées, et le moyen d'utiliser le code adéquat lors du classement de l'activité.
Une commission conjointe entre l'Administration Centrale de la Statistique et le ministère des Finances a été formée. Elle comprend Nader Keyrouz responsable du service des statistiques de la production, le statisticien Albert Khalil, Rim Hajj Chehade, directrice du Bureau de la base centrale de données sur les contribuables, et Rana Dakroub, contrôleur. Cette commission se charge de préparer un projet visant à affiner le classement des activités économiques adopté au ministère pour assurer sa conformité avec la classification internationale et la classification uniforme des activités économiques au Liban tel que prévu par l'Administration Centrale de la Statistique.

a- La codification en bref:

Le système détaillé est composé d'une liste exhaustive de catégories ayant un code composé de «un» à «six» chiffres repartis comme suit: titre, partie, groupe, catégorie.

Le titre (code composé d'un chiffre) représente le secteur d'activité économique comme l'agriculture, la vente en gros ou en détail, la réparation, l'hôtellerie, la restauration, etc. Chaque titre comprend un nombre de divisions qui varie selon le type de production.

La partie (code composé de deux chiffres) représente la première étape de type de production. Par exemple:
«51» pour le commerce en gros et le commerce avec commission à l'exclusion des véhicules moteurs et des motocycles;
«55» pour les hôtels et les restaurants.

Le groupe (code composé de 3 chiffres) constitue une branche économique supplémentaire. Par exemple:
«511» pour la vente en gros sur base de contrat, ou contre droits;
«513» pour la vente en gros des produits ménagers.

Les catégories (code composé de quatre chiffres) représentent l'activité économique détaillée. Par exemple:

«5131» la vente en gros des produits textiles, vêtements, et chaussures;

«5139» vente en gros des produits ménagers.

Le classement en catégories allant jusqu'à quatre chiffres rejoint la classification de l'Administration Centrale de la Statistique ainsi que la classification industrielle internationale de toutes les activités économiques. L'Administration Centrale de la Statistique a ajouté deux chiffres et les catégories ont été détaillées en fonction de la situation économique au Liban. Par exemple:

513101: vente en gros du linge de maison et des outils de couture

513102: vente en gros des vêtements et accessoires

513103: vente en gros des chaussures

513104: vente en gros des accessoires de chaussures

Le choix par une entreprise d'un code déterminé pour un type d'activité donné doit se limiter au code composé de six chiffres sachant que le système adopté au ministère des Finances (sigtas) interdit actuellement l'utilisation d'un code non composé de 6 chiffres.

b- Publier les listes de classification

La publication à travers les medias se fait de plusieurs façons et comprend:

- Internet, notamment le site électronique du ministère qui offre une information complète et accessible, accordant au contribuable l'option de s'enregistrer;
- Des listes de classification imprimées et disponibles auprès de tous les bureaux d'enregistrement. Elles sont publiées par le Bureau de la base centrale de données sur les contribuables et elles ne doivent pas être modifiées en dehors de ce bureau.

c- Sources d'information

- Enregistrement par un contribuable au début de l'activité
- Formulaire «9» rempli par le contrôleur à l'étude du dossier d'une entreprise déterminée
- Demandes d'informations envoyées aux contribuables
- Déclaration pour changement d'information (formulaires «4» et «5»)

d- Méthode de codification

- D'abord, il faut cerner l'activité et décider s'il s'agit de biens vendus, achetés, semi produits ou entièrement produits..., pour déterminer le titre, la partie, le groupe, la catégorie ou le code du contribuable.

Exemple: des bureaux d'architecture et de génie civile

Classe	Partie	Groupe	Catégorie	Code
K	70-74	742	7421	742101

- Ensuite, accorder à l'activité principale et secondaire une importance particulière si le taux d'activité secondaire dépasse 20% à cause du détail de classification. ■

Contrôleur Mona Rizkallah

Quel est le rôle du Bureau de la base centrale de données sur les contribuables?

- Ce bureau constitue l'intermédiaire entre le ministère des Finances et l'Administration Centrale de la Statistique. Il prend en charge toutes les demandes de classification des activités et les informations qui leur sont relatives.
- Ce bureau n'est pas autorisé à recommencer une activité d'enregistrement ou à participer à une activité de reclassement ou de mise à jour de l'information. Il doit en effet se contenter de soutenir le processus d'enregistrement notamment celui de classification et de présenter des solutions aux affaires privées.
- Il se charge de la coordination avec les parties concernées pour former les fonctionnaires à bien utiliser le système de classification.

Pour plus d'informations, prière de vous référer au Bureau de la base centrale de données sur les contribuables au numéro: 01-398102.

Concours au Conseil de la Fonction Publique pour les postes de contrôleur fiscal et de chef comptable à la Direction Générale des Finances

Le Conseil de la Fonction Publique a organisé un concours pour les fonctions de Contrôleur fiscal et Chef comptable à la Direction Générale des finances. Ce concours a commencé le 14 avril 2004 par un questionnaire à choix multiple et sera suivi par des examens écrits pour ceux qui auraient réussi la première étape du concours.

Le concours a eu lieu après modification du mécanisme des examens d'entrée aux fonctions de catégorie 4 comme suit:

1- Adoption de deux étapes consécutives du concours pour ne pas mettre le comité d'examen sous stress, rendre le concours plus compétitif et retenir les personnes les plus qualifiées. Dans le questionnaire à choix multiple, les questions varient entre analyse, logique, nouveautés économiques, administration et autres. Ce type d'examens peut être révisé par un nombre très limité de fonctionnaires. Cette étape permet de sélectionner les candidats pour admettre devant le comité d'examen ceux qui ont passé la première étape.

2- Adoption des matières suivantes.

La première étape:

Un QCM sur les questions économiques et financières (comme l'analyse financière, les mathématiques financières et la comptabilité générale) les connaissances économiques, juridiques et administratives principales.

La deuxième étape:

1. Test sur les lois fiscales:
   Le décret loi numéro 144 du 12/6/1959 et ses modifications (loi de l'impôt sur le revenu).
   Loi du 17/9/1962 et ses modifications (impôt sur les fonds bâtis)
   Décret loi numéro 147 du 12/6/1959 et ses modifications (les procédures de la collecte directe des impôts et des droits similaires)
   Loi sur la TVA numéro 279 du 14/12/2001
2. test de mathématiques financières.
3. test de comptabilité générale, comptabilité des entreprises et comptabilité analytique.
4. test de langue arabe.
5. test de culture générale en français ou en anglais
6. test d'informatique appliquée (Office Automation) avec les programmes et les applications Word et Excel.

Le ministère des Finances -l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances-, en collaboration avec le Conseil de la Fonction Publique, a préparé un guide intitulé «rejoindre l'équipe de travail du ministère des Finances» pour ceux qui désirent s'employer au ministère des Finances. Il détaille les points suivants:

- les conditions de candidature
- comment accéder à la Direction Générale des Finances par voie de concours
- comment se font les nominations dans le cadre de la Direction Générale
- le parcours professionnel
- autres informations utiles

Ce guide est gratuitement distribué à l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances, au ministère des Finances et aux universités qui en ont demandé une copie. ■

La fonction de comptable à la Direction Générale des Finances

La fonction d'expert comptable à la direction générale des finances est intrinsèquement liée au contrôle et à la collecte de fonds publics et à la gestion des comptes de prêts. En effet le comptable vérifie le montant des fonds réalisés et collectés, et vérifie les différentes étapes précédant la dépense de fonds publics. Il s'assure de la présence d'un crédit de dépenses et de la conformité de la procédure avec les lois et les règlementations en vigueur avant d'engager et de liquider les dépenses. Par suite, il vérifie la dette, sa valeur, son échéance, l'absence de prescription et de liquidation des fonds publiques, préserve les éléments de preuve de ces opérations et tient les cahiers de comptabilité. Cette fonction est centrale à la déduction de fonds du budget et au règlement des opérations budgétaires devant être envoyées par les comptables à la cour des comptes. Les conditions imposées par le projet pour accéder à cette fonction revêtent une importance majeure puisque le fonctionnaire devra avoir une licence ou un diplôme en économie, commerce ou comptabilité. Le nombre prévu pour cette fonction dans le cadre de la direction est de /205/ repartis entre les différentes directions et unités régionales.

Par ailleurs les nouveaux fonctionnaires admis au concours pour le poste de contrôleur d'impôts ou de comptable doivent se conformer aux conditions de nomination et cherchent toujours à passer de la fonction de comptable à celle de contrôleur.

Toutefois certains cherchent le contraire, par exemple Youssef Issa, ancien contrôleur qui a voulu devenir comptable à la direction du trésor et de la dette publique.

L'approche de Issa exprime en effet les souffrances d'une large tranche de contrôleurs. Lors de notre entretien il nous a expliqué les raisons qui l'ont amené à prendre une telle décision:

i. Casser la routine, acquérir de nouvelles expériences pour accomplir à la perfection les taches quotidiennes et aborder des statistiques, rapports et procédures variés et enrichissants.
ii. Alléger la pression psychologique et l'effort mental et physique dus au stress professionnel.
iii. Eviter le contact direct avec les contribuables et les difficultés, pressions et rumeurs auxquelles il ferait face.
iv. Eviter le coût de transport qu'il assume seul lors de l'exercice de sa fonction.

Les contrôleurs ou les comptables sont très ambitieux et rêvent d'accéder à des postes plus élevés ce qui se reflète positivement sur le travail au niveau du ministère. ■

Raja Charif
direction de la comptabilité publique
Houda Kilany
Contrôleur
Impôt sur le revenu

Projets Nouveaux

Nouvelle publication de guides de formation

1) Guide sur le projet de budget de l'Etat
2) Guide sur le projet de budget et le règlement du budget dans les institutions publiques
3) Imposition et contribution entre les cotisations de la sécurité sociale et l'impôt sur le revenu
4) Guide des procédures de l'impôt sur les fonds bâtis
5) Guide des procédures foncières

Les cinq nouveaux guides préparés par l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances portent sur les sujets suivants:

- Finances et fiscalité
- Douanes
- Propriétés foncières
- Formation et gestion

Ces publications par l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances visent à élargir les connaissances et le savoir-faire des fonctionnaires du ministère des Finances et de ceux qui profitent de ses services. Elles font suite aux sessions de formation et assurent au stagiaire des références écrites qui lui permettent de revoir les informations acquises lors des sessions de formation. Les nouveaux guides sont publiés en coordination avec les formateurs et les fonctionnaires concernés au ministère des Finances. Une nouvelle série de guides sera publiée périodiquement, ne les ratez pas! ■

Les guides sont disponibles à la Bibliothèque des Finances- Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances

Dossier

La direction de la TVA fête ses cinq ans

Lancez la TVA et elle vous relance...
Slogan que retiennent les Libanais du jour où la TVA a été appliquée. La TVA, quelle polémique! Certains l'approuvent, d'autres s'y opposent et des experts économiques se précipitent aux chaînes télévisées pour l'expliquer. À l'époque, le ministère cherchait d'une part à en simplifier le concept et à le rapprocher le plus possible de l'esprit des citoyens et des contribuables, et d'autre part à paver la voie à sa mise en application au niveau de l'administration.

La direction de la TVA qui a par la suite vu le jour couvre désormais une grande tranche de contribuables. Conçue par 20 fonctionnaires formés pendant dix mois au Liban et à l'étranger pour cerner tous les aspects de la nouvelle taxe, cette direction comptait à son lancement plus de cent cinquante fonctionnaires appliqués à sa mise en place.

Il a fallu s'écarter de la routine pour comparer la situation actuelle aux débuts et pour mesurer les exploits en comparaison avec les objectifs préétablis.

Ci dessous, un panier de statistiques, chiffres, comparaisons, aspects positifs et négatifs pour prévoir l'avenir et préparer les cinq prochaines années...

La direction générale de la TVA, un bref aperçu
La direction générale de la TVA est caractérisée par ce qui suit:
- un temps record de lancement et d'application
- une nouvelle administration jeune, formée et enthousiaste
- des sessions de dialogue, des séminaires et plusieurs rencontres tenues avec les secteurs concernés
- l'informatisation comme outil fondamental pour un lancement réussi et productif
- le recours aux publicités et aux medias pour simplifier le concept et le faire parvenir à une plus grande tranche de consommateurs.

Cette direction s'est heurtée à ses débuts à des entraves qui ont affecté son travail. Certaines ont été réglées, d'autres continuent à exister.
Certains problèmes sont également apparus lors du travail quotidien, comme par exemple:
- Le temps nécessaire pour nommer le cadre administratif, en préciser les prérogatives, obligations, et rythme de travail d'où l'implication du ministre des Finances et du Directeur des finances dans les moindres détails.
- Le temps nécessaire pour publier les décrets d'application ce qui a déstabilisé l'administration et retardé les réponses.
- Un nombre réduit de fonctionnaires ce qui entravé le travail de certaines administrations qui manquent de spécialistes comme des juristes, statisticiens...
- Les installations logistiques déficitaires au niveau de l'immeuble et affectant la performance des fonctionnaires comme le manque de parkings pour les fonctionnaires et les citoyens, les air conditionnés en panne, la difficulté de réparation en temps opportun à cause de la routine administrative etc.

La TVA en chiffres

Collecte de la TVA	Direction Générale	Douanes	Banque Centrale	Total
millions of LBP				
2002[1]	26,466	729,790	236,502	992.758
2003	31,797	902,967	426,233	1,360,997
2004	29,725	1,248,492	484,981	1,763,198
2005	28,007	1,177,275	488,114	1,693,396
2006	10,937	1,152,687	496,541	1,660,165

Direction de la TVA	Nombre de fonctionnaires hommes		Nombre de fonctionnaires femmes		Total	Moyenne d'âge
	Nombre	%	Nombre	%		
Service de législation	13	39	20	61	33	31
Service des opérations	1	5	21	95	22	30
Service d'audit	49	52	46	48	95	31
Service de planification	2	50	2	50	4	36
Total	**65**	**42**	**89**	**58**	**154**	**32**

[1] L'application de la TVA commence au deuxième mois de 2002.
Source: ministère des Finances

L'avenir de la direction de la TVA
Après avoir parcouru la situation actuelle, il est temps de faire la lumière sur les projets d'avenir.
Une équipe centrale travaille conjointement avec la direction des recettes pour coordonner et échanger les informations visant à passer d'une culture fiscale basée sur les opérations de contrôle à une culture fondée sur l'engagement volontaire.
L'objectif principal de cette administration dans l'avenir consiste à développer certaines lois sur les secteurs de ravitaillement international (secteur maritime - le secteur des communications et du courrier...) et le secteur de services (les publicités).
Au niveau des ressources humaines, le département œuvre actuellement avec l'Institut Basil Fuleihan pour l'Economie et les Finances à former les fonctionnaires au contrôle fiscal en fonction des secteurs et à publier des guides spécialisés à cette fin.
En conclusion, l'avenir de la direction de la TVA étant directement lié à celui des personnes qui y travaillent, il a fallu se renseigner sur leur avenir, et sur leur relation avec l'administration qu'ils ont contribué à fonder ...
Ambition, croissance et développement sont autant de caractéristiques communes, mais reste encore à maintenir cet enthousiasme, à le préserver et à profiter des expériences pour réaliser les ambitions et développer le travail au sein de l'administration. ■

Gretta Mhanna
(Unité de recherches et d'analyse fiscale)
Roula Sila
(Présidente du bureau administratif)

En Bref

De nouvelles mesures au ministère des Finances

Le ministère des Finances a entamé les travaux de préparation du budget 2008. Le ministre des Finances a ainsi émis une circulaire adressée aux différents ministères et administrations publiques concernées leur demandant de procéder à l'élaboration de leurs budgets respectifs. Le ministre des Finances, M. Jihad Azour, a souligné, lors d'une réunion de coordination qui s'est tenue le 18 mai 2007 au Grand Sérail avec les responsables des administrations publiques, «la nécessité de profiter de cette phase afin de passer d'un budget comptable à un budget de programmes», insistant sur le fait que «le budget doit devenir la concrétisation de politiques claires et l'expression d'une vision sectorielle de sorte à représenter l'un des préludes de la réforme». ■

Par ailleurs, le ministère des Finances a lancé son nouveau centre d'appel mis au service des contribuables et citoyens 7j/7, 24h/24, pour répondre à toutes leurs questions fiscales.

N'hésitez pas à appeler le 04 727 737 !

Le ministère des Finances présent à l'exposition du livre arabe

Le ministère des Finances était présent à **«l'exposition internationale du livre arabe»** tenue sous le haut patronage de son excellence M. Fouad Seniora du 13 et au 22 avril 2007 au Biel- Beyrouth.
Les fonctionnaires du ministère ont accueilli à leur stand, un nombre important de visiteurs. ■

Le ministère des Finances présent au Forum des Métiers

La politique de recrutement du ministère des Finances visant à attirer des jeunes compétent et qualifiés, le ministère était présent au Forum des Métiers de l'AUB qui s'est tenu à Beyrouth le 3 et 4 mai 2007. Pendant deux jours, des fonctionnaires des Directions Générales des Douanes et des Finances ont reçu des étudiants au stand du ministère, les ont initiés à son fonctionnement et à son mode de recrutement et leur ont distribué une série de publications. ■